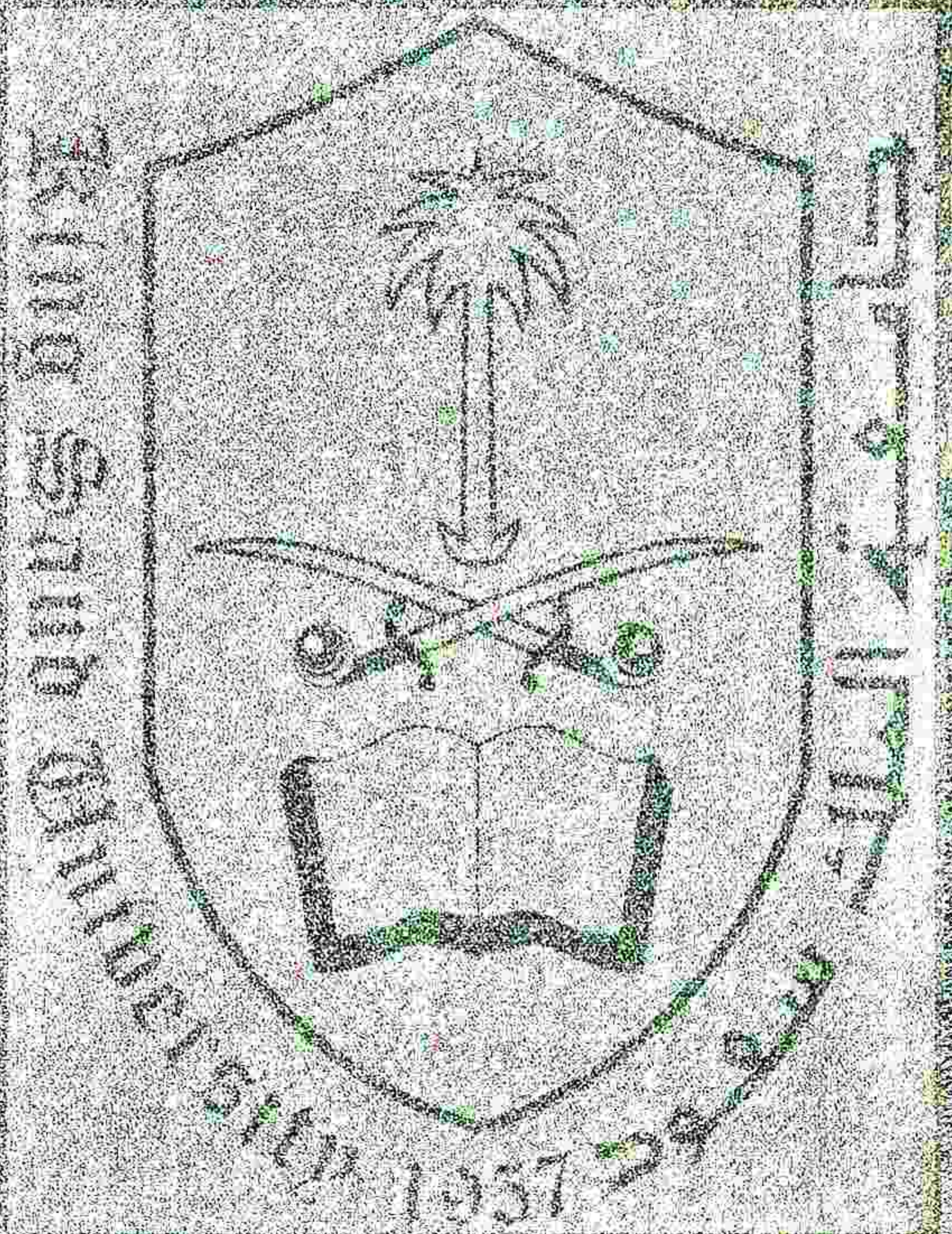




Copyright © King Saud University

١٢٢٧

عملة

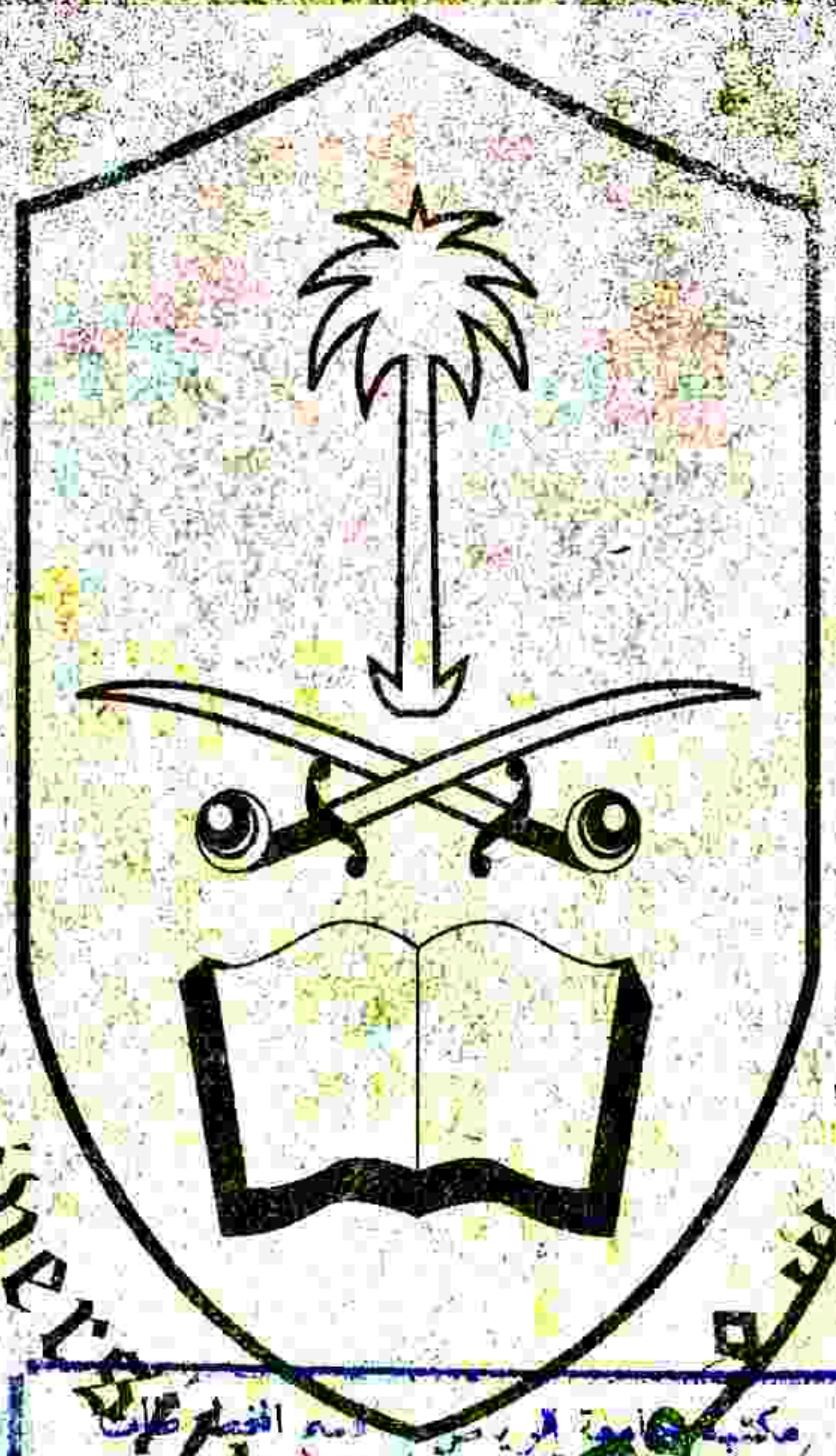
المنار خ

الحسين

الحسين

الحسين

King Saud University



جامعة الملك سعود

مكتبة جامعة الملك سعود
 اسم الكتاب: **تاريخ الكويت**
 اسم المؤلف: **صالح بن حسين الكبيسي**
 تاريخ النشر: **١٩٨٣**
 عدد الصفحات: **١٤٧**
 رقم التصنيف: **٩١٧**

١١١

عمارة الفاروقية علم

الغاية نظم سيدنا ومولانا

العالم العلامة من الشيخ

صالح بن حسن

أكتبه في

الله بعبود

الدين

أبني

كتاب عمارة الفاروقية علم



مكتبة
الشيخ
صالح بن حسن

استاذ
عبد الله



تفصيل

مكتبة

٥٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ لِيَسِّرْ
قال الفقير صاح بن حسن ١ الحمد لله العتي المحسن
 ٢ رَبِّ تَعَالَى خَالِقَ الْإِبْرَآيَا مُقَدِّرَ الْأَحْوَالِ وَالْعَطَايَا
 ٣ مُعِيدَ الْعَبْدِ الْقَتْلَ وَالْعَدَمِ لِأَن تَجَازِي مَا قَضَاهُ فِي الْقَدَمِ
 ٤ **احمد** حمدًا علي ما قسمها وَقَدَّرَ الْمَوْتَ عَلَيْنَا حَكَمًا
 ٥ إِلَهِنَا الْفَرْدُ الْقَدِيمُ الْبَاعِثُ الْبَاقِي بَعْدَ خَلْقِهِ وَالْوَارِثُ
 ٦ الْمُصْطَفَى خَلَاصَةُ الْأَحْيَادِ وَتَحْتَهُ الْأَبَا وَالْأَحْدَادِ
 ٧ مُحَمَّدٌ الْقَائِلُ لَنَا بِمَحْرُصِنَا وَحَائِثُ تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَا
 ٨ صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا وَسَلَامًا وَالْهَ وَصَحْبِهِ وَكُرَمَا
 ٩ **وبعد** سَدَا فَا جَلَّ الْمُعْتَنَا بِهِ فَرَائِضُ آلِهِ رَبَّنَا
 ١٠ لِمَا آتَى فِيهَا مِنْ الْأَخْبَارِ وَالْحَثُّ عَنْ نَبِيِّنَا الْمُحْتَمَرِ
 ١١ وَهَذِهِ الْعِنَةُ الْفَرَائِضُ **سَمِيَّتُهَا** عَمْدَةُ كُلِّ فَارِضٍ
 ١٢ جَامِعَةُ أَصُولِهَا جَمِيعَا أَدْنَى تَحْتَمِلُ حَصْرُهَا الْفُرُوعَا
 ١٣ قَاطِنُهَا حَوْتُهُ فَهُوَ يُبَصِّرُ الْمُسْتَبْدِي وَالْمُسْتَبْتِي يُذَكِّرُ
 ١٤ صَمْتُهَا فَوَائِدُ مُهِمَّتُهَا مِنْ كُتُبِ الْعُلَمَاءِ جَمْعَةً

مع

١٥ ^{بكم} مع احتوائها عن الوصية وَدَرِطُهَا بِهَا مَزِيَّةُ
 ١٦ لُزْمَتُهَا الْأَحْكَامُ ثَمَّ الْأَمْثَلُ وَمَا حَوْتُهُ مِنْ شَرْطٍ مَكْمَلُ
 ١٧ وَعَقْلُهَا سَوَارِدُ الْمَسَائِلِ وَبَدَلُهَا الْفَضْلُ لِكُلِّ مَسَائِلِ
 ١٨ مَعَ مَا اقْتَرَفَتْ مِنْ الْأَقْرَارِ وَالْبَعْضُ مِنْ مَسَائِلِ الْأَدْوَارِ
 ١٩ وَمَا يَبْهَمُ مِنْ عَمَلٍ يَحْقِيقُ حَكَمِ مَسَائِلِ عِلْمِيَا يَطْبِقُ
 ٢٠ وَجَمْعُهَا مَا أَجْمَعَ الْأَمِيَّةُ عَلَيْهِ وَالْخَلْفُ لَهُمْ وَفَهْمُهُ
 ٢١ عَلَامَةُ الْأَجْمَاعِ مَا أَطْلَقَتْهُ وَمَا جَرَى فِيهِ اخْتِلَافُ قُلْتُهُ
 ٢٢ وَقَدْ اثْبَتَ بِالْمُلْقِيَاتِ ابْوَابُ شَتَّى نَاسِبَتُهَا فَالْكَفَا
 ٢٣ وَأَنْ نَسَبَتْ لِمَامٍ حَكَمًا وَلَمْ يَكُنْ نَقْلُهُ قَدْ عَلِمَا
 ٢٤ أَوْ نَصَبَهُ مُخَالَفَ الْحَكْمِ بِهِ أَرَدَتْ بِالنَّسَبَةِ أَهْلُ مَذْهَبِهِ
 ٢٥ مُعْتَمِدُ اسْتِهْوَارِ كُلِّ مَذْهَبٍ وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَحْقِيقَ مَطْلَبَ
 ٢٦ وَأَنْ تَكُونَ لِلْعِبَادِ نَفْعًا وَسَيِّئًا الْفُوزَ نَائِي الرَّحْمَى
تعريف علم الفرائض وموضوعه وغاياته
 ٢٧ تعريفه فقه الموارث وما ضم إليه من حساباتها علما
 ٢٨ موضوعه التركات قول عمدة وخالف الصوري يجعله العدد

اصليه ان يحقق
 بفتح القاف
 وسكن ضروره

٢٨ غايته وصول ذي الحقوق ما يستحقون على التحقيق
 ٢٩ وقال بعضهم حصول ملكه موجب في نفس من قد أدركه
 ٣٠ سرعة بالنطق بالجواب بصحة له على لصواب
الحقوق المتعلقة بالترك
 ٣١ وموون التجهيز قد مر أبدا على حقوق العين عند احدا
 ٣٢ كمن جني عليه او كالمترس وغيره قد مرهما على الموون
 ٣٣ فان يخلف فقه المهر من حال وقد جني حباية توجب مال
 ٣٤ فعند احد بياع القدر بمن منه توجب الموون
 ٣٥ ثم يوفي من جني عليه وبعد من يقض لديه
 ٣٦ واثر الخلاف بيد وفيما لم يرق قيمة بكل منهما
 ٣٧ تجهيز زوجة علي زوج علم ايساره لو بالعتا تسيم
 ٣٨ عند الامام الساعي وطلقا عند ابي حنيفة واطلقا
 ٣٩ ومالك واحمد من مالها اذ الحياة انقطعت وماله
 ٤٠ وبالك الحقوق دين اطلقا في ذمة اي لمركن تخلفا
 ٤١ بعينها والرابع الوصية للاجنبي من ثلث البقية

والخامس

والخامس الارث هو المقصود مما تبقى ان له وجوبه ٤٢
اركان الارث وشروطه واسبابه وموانعه ٤٣
 للارث اركان تحققه سميت كذا شروط ينعدم ان عدت ٤٤
 كذا اسباب له توجبده كماله موانع تجدد ٤٥
الاركان

اركانه المحققة ثلاثة ان وجدت تحقق الوراثه ٤٦
 مؤثر ووارث حق وجد بعد الذي ذاق الحمام او قد ٤٧
الشروط

شروط التي عليها يقف هو مؤثر عيانا يعرف ٤٨
 كذا الحوقه سميت حكما وذا كفصود كقاض حكما ٤٩
 بموته تركة وقته يقين ومن جني بحابل القت حين ٥٠
 ميتا فذا الحوقه مقدر بنسبة لغرة تقدر ٥١
 ثم حياة وارث تحققت بعد مؤثر له اول الحقت ٥٢
 باحي تقديرا كمال نصلا حيا لوقت ممكن ان يصل ٥٣
 وعلم قاض حبة التوارث والقرب بين ميت ووارث ٥٤

جلد و هو بالحيث
 مفناه تقطعنا شي
 الرأى مع الام
 على العبد

الاستنباب

- ٨٤ لا يرث التامسكاح قد وجب أو بالولا وموكلحة النسب
 ٨٥ أو بقربة لها انتساب فهذه الثلاثة الاستنباب
 ٨٦ تخصصت ورأى والثواب عم وفيه الاختلاف واقع
 ٨٧ فمالك قال بارت مطلقا والبعض من مذهبه قد فرقا
 ٨٨ والشافعي في القديم قال لا بارتة وأطلق المقالا
 ٨٩ وفي الجديد قال بانتظام امام بيت جنة الاسلام
 ٩٠ ومذهب النعمان وابن حنبل منع الترات مطلقا وموجب

فصل في توريث المطلقة

- ٩١ وورث الزوجين باتفاق في عدة الرجعي من الطلاق
 ٩٢ ولا تورث في الطلاق البائن في صحة لقوة التباين
 ٩٣ ولا تورث في مرض حيث اتفقت تيممه والشافعي ولو ثبت
 ٩٤ وعينه ان يكن المخوف مع تيممه بقصد حرمان يقع
 ٩٥ ورثها النعمان حيث بقيت عدتها واحدا ولو مضت
 ٩٦ ما لم تزوج او عن الدين ترد ومالك ولو تزوجت عدة

وعنده

- ٩٨ وعنده لو زوج المريض بزوجته فارثها مرفوض
 ٩٩ كذا اذا تزوجت مريضه زوجها فلا يرث من الفريضة

باب الموانع

- ومانع الميراث ما يلزم من وجوده العدم فغير مقترب
 لكن هذا الحكم قد تحلفا في البعض من مسایل وأتلفا
 فيمنع الميراث رفق مطلقا الا مبعضا فاحدا التقا
 ورثه وعنه ثم يحجب بقدر حرثته من يحجب
 وللإمام الشافعي قول يرجع في ارث ما يملك عنده واتضح
 مثاله زوج اخ حرات وابن لها مبعوض نصفان
 فالربع والتمن للزوج من تراث ومثله لابن اثنان ثلاث
 ورثته الى احيها المستفق وان يميت مبعوض عن من بقي
 فماله المملوك من حرثه لابي للمالك البقيته
 خذ مخرجاً يعي ما له وحجبه ومن يرث معه ومن له حجب
 ثم اعطه بقدر ما حواه حرية واستقطه من سواه
 كذا الذي جني عليه حريه جزيه تقبیه

فما يغير مقترب
 في بعض مسایل
 من الميراث

في بعض مسایل
 من الميراث

في بعض مسایل
 من الميراث

في بعض مسایل
 من الميراث

في بعض مسایل
 من الميراث

بما بقي

ثم التحق بدار حرب فاسترق ٨٢ من ماله لوارثيه اجمع
 فالفن يورث عنه عند الشافعي
 كذلك ايضا عند ابي حنيفة
 مدبره قد دبرت وارثت
 والتحق بعد دار الكفر
 ونزل للمحوق مثل القبر
 فانها وارثه من دبرت
 ان رجعت من بعد ما قد سلمت
 كذلك عند مالك يلدحق
 مكانه ادخل معه من يعيق
 عليه بالملك له لو ملكه
 كاصله او فرعه ان شره
 ومات قبل ان يوفي السيد
 مال كتابة عليه عقدا
 وكان قد خلف متروكا يريد
 عن الوفا فما لك يحض المريد
 وان يكن اني فقد فرضها
 ٩٠ بعاسب يحبه في عقدها
 او قدر فرض من تقدم انات
 وما بقي لسيد يدسخ
 او الفروض ان تعد في الرث
 وانما خصوا به لا بهم
 ذاعند مالك ولا تنسخ
 قدما ثلوه في كتابة لهم
 واحد والشافعي قال
 بفسخها وما حواه الا
 لسيد وعند ابي حنيفة
 يوف منه الدين للكتابة

وما

وما بقي لوارثيه مطلقا
 من داخل وغيره واطلقا
 بالقتل عدوانا وشبهه يمنع
 ميراث قاتل بقول مجمع
 وما يحق مثل مقتصر فلا
 يمنع عندهم ثرائه خلا
 خبر زمانه الامام الشافعي
 فعد وشبهه بما منع
 وخطأ عند الثلاث مانع
 والحبر ما لك لدايم مانع ١٠٠
 فعنده ورثه من ماله
 لا دية تجعل في حياله
 ومنع الارث اختلا والدين
 قراية وفي النكاح فاعرف
 وفي الولا ايضا الا احدا
 فانه ورث كل من عنده
 مقتوق حتى لو يكون كافرا
 من مسلم كان له قد حررا
 وعنده ايضا اذا ما اسلما
 كافر وارث قريبا اسلما
 وذلك الاسلام قبل القسم
 اذ فيه ترغيب لهذا القسم
 حتي ولو بالارتداد اثبت
 او زوجة واسلمت في العدة
 لا ان يكن زوجا عنيدا كافرا
 طلق رجعي الزوجة ثرا
 فاسلمت بعد وماتت واسلما
 في عدة الملاق حين علما
 كذلك عند احمد لو حكما
 علي صغيرانه قد اسلما ١٠

بما بقي

ينفقه في دارنا الواحد من ابويه اوهما فاستقد
 والكفر عند الشافعي ملة ووافق النعمان والاحلة
 وعند مالك ثلاث ممل وممل شتي لدا بن حنبل
 واثر اختلافهم قد ظهرا في كافر من المجوس قبرا
 وخلف ابنا او لا بمجوس وثانيا من وثني مخوس
 وثالثا ايضا وقد تنصرا ورابعاهود ثم حصرا
 فعندابي حنيفة والشافعي جميع ما خلف بين الاربع
 ومالك ورثه للوثني والمجوسي لا تقاق يتن
 واحمد ورثه المجوسي للاستنوا في ملة الحسييس
 ومالذي خلا عن وارث جميعه في بلا توارث
 كذا يكون الحكم فيما قد بقي ان كان ذو نرض ولم يستغرق
 ومال مرتد فقي اجمع في بيت مال المسلمين بوضع
 ومالك قال الذي يحويه او ما بقي بعد وارثيه
 يقطي لاهل دينه من كورته لانه ما لهم في جزئيه
 ومنه بالنعمان فيما بقي يرده علي الذي اشتقنا

ولا يورث من مسلم وكافر ولو علي مملته في الظاهر
 وعرق النعمان في اثني ومكتسب له ففصل يعترف
 ونزل المحوق دار الكفر منزلة الموت بحكم فادر
 والحق به الزنديق وهو من ظهر اسلامه وكان للكفر ستر
 وقيل من لا يمتحل لدين وموافق علي القولين
 ومالك ورث منه المسلما ان لم يكن منه التماذي علما
 والشافعي وابو حنيفة قال لا تخالفهما في الذمة
 وفي الحرية بعد مانعا ومالك واحمد قد مانعا
 عند اتحاد ملة ووفقا عند اختلافهما اذا تحققا
 واهل عمة وامان جعلا كامل ذمة علي ما نقلنا
 عن الامام الشافعي للقرية وقيل بجعلا كاهل الحرية
 فان ميت معامد عن اربعة معاهد مستامن كانا معة
 وثالث من اهل حرب ضلته ولا يع ذي جزية
 فاقسم علي اولاده الثلاث جميع ما خلف من تراث
 ويمنع الحر من منه اجمع وداموا الاربع عند الشافعي

وَوَرَّثَ ابْنُ حَنْبَلٍ وَمَالِكُ جَمِيعَهُمْ أَنْ مِلَّةً قَدْ سَلَكُوا
وَأَنْ تَحَالَفُوا فَوَرَّثَ مِنْ عَلَيْهِ مِلَّةً كَمَا تَقْدَمُ رَأَوْ لَا
وَوَرَّثَ السَّافِغُ كُلَّمَا جَمَعَ ثَلَاثَةٌ تَسْمُو ذَرْمِيًّا مَنَعَ
وَمَالِكُ وَالسَّافِغُ عَدَا رَدَّةً كَفَرًا مَنَعَ اسْتِنْدَادًا
وَاحِدًا وَابْنُ حَنْبَلٍ الْحَقَّ لَهَا بِالْأَصْلِ فَلَنْ يَفْرَقَا
وَعَدَمًا لِكُلِّ اللَّعَانِ مَا بَعَا أَنْ يَكُنِ الزَّوْجُ بِهِ قَدَاسَرَعَا
وَأَنْ تَكُنْ مِيَّيَ الْقَدَاسَرَعَتِ وَرَّثَ كُلَا مِنْهُمَا كَمَا تَبَيَّنَتْ
وَأَنْ يَكُلَّ اللَّعَانُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِأَخْرُورِثَ كُلَا مِنْهُمَا
وَالْوَلَدُ الْمَنْهُي لَا يَرِثُ أَبَا وَلَا مِنَ الَّذِي لِيهِ نِسَابًا
وَيَلْحَقُ الْإِبْنَ إِذَا مَا اسْتَلْحَقَهُ إِنْ مَوَاوَرِثَهُ قَدْ الْحَقَّةُ
وَتَوَدَّاهُ عِنْدَ شَقِيقَانِ وَغَيْرُهُ لِلَامِ لَا شَقِيقَانِ
وَتَوَدَّاهُ زَانِيَّةً وَلَدَا ابْنِ لَامَهُمَا لَا وَلَدَا عِيَانِ
وَالسَّافِغُ عَدَدُ وَرَاحِكِي وَغَيْرُهُ خَالَفَهُ فِي الْحَكْمِ
كَأَنَّ يُقَرِّحًا يُزِلُّ الْمَالَ أَخَ لَابٍ كَامِلِ الْأَحْوَالِ
بَابْنٍ مَعْنِي كَانَ مَجْهُولِ النَّسَبِ فَامْنَعُ نَزَاهَتَهُ وَصَحَّ النَّسَبُ

أَذْيَلُزِمَ الدَّوْرُ عَلَى ارْتِ حَكْمًا لَكِنْ مَقْرِبُ عَطْمَا لِأَحْزَمًا
لِلْأَبْنِ فِي بَاطِنِ امْتَرَحَقًا إِنْ كَانَ الْأَقْرَارُ بِالْأَبْنِ صَدَقَا
وَاحِدًا وَرَثَةً وَيُقْبَلُ لِنَسَبِ وَالْأَبْنِ لَا يَلْتَقَتُ
وَقَدْ تَقَلَّ يَضَاهُ الْعَمَانُ إِنْ النِّسَبُ وَالْأَبْنِ يَتَّبِعَانِ
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَبْنَيْنِ يُقْرَانِ النَّسَبُ ٤٠
أَوْ وَاحِدًا وَإِنْ يَصْدُقُ الْآخَرُ وَفِيهِمَا عَدَالَةٌ لَا يَذْكُرُ
وَمَالِكُ تَرَاثُهُ يُثْبِتُ لَا نَسَبًا فَإِنَّهُ لَا يُثْبِتُ
الْأَبْعَدَ لَيْنِ بِهِ أَقْدَرًا أَوْ عَدَلَ مَعَ عَدَلٍ لَهُ أَقْرَا
مِنْ الذَّكُورِ وَمَوْلَا يَشْتَرِطُ كَوْنِ الْمَقْرَحَيْنِ وَأَشْتَرَطُوا
كَذَاكَ لَوَاعَتَقُ أَخَ حَازَا عَبْدَيْنِ مِنْ جَمَلَةٍ مَا أَحَازَا
فَسَمَّيَا بَابْنِ لِي مَوْلَاهُمَا نَعْدُ تَدَاعٍ عِنْدَ قَاضٍ حَكْمًا
فِيهِمَا يُثْبِتُ لِلْأَبْنِ النَّسَبُ وَلَا يَرِثُ لِلدَّوْرِ فَاقْضِ بِالْحَجَبِ
فَيُدْفَعُ الْآخِرُ لِأَبْنِ أَخِيهِ فِي بَاطِنِ جَمِيعِ مَا لَا بِيَهُ
إِنْ يُعْتَرَفُ بِبَاطِنِهَا أَوْ صَدَقَ مَا أَوْ كَانَ يُدْرِي بِبَاطِنِهَا صَدَقَ مَا
وَعِنْدَ غَيْرِ السَّافِغِ يُثْبِتُ مِيرَاثَهُ كَمَا انْتَسَبَا ابْتَنُوا ٧٠

باب الوارثين من الذكور

الوارث ابن قابله مائلا فالاب ثم الجد بعد ماعلا
والاخ مطلقا شقيقا وولدا كذا لام ورثته في النسب
ثم ابنه ان لم يكن له امر فالعم قابله علي ذاك الحكم
والزوج ثم ذوالولاء من عتق او عاصب له بنفسه التحق
تعدم بالاختصاص عشر وعدهم بالسبط خمسة عشر
فان ميت عنهم نورث الابا والابن والزوج وابق حجبا
بالابن ثم الاب حجب شخص كما سيأتي موصحا بالنص

باب الوارثات من النساء

والوارثات الميتة بنت الابن والام والحدثة منها اعني
او من اب واخت ميت وعم شقيقة اولاديه اولام
وزوجة ومن لها الولاء فمن سبيع وبسيط ياء
فان ميت عنهن ورث بنتا وبنت الابن لام وزوجة اختا
وحجب باقيهن في الحقيقة بالمت والام وبالشقيقة
او يمكن اجمع من الصنفين فانبا وبنتا احد الزوجين

والاب

والاب والام وباقيهم حجب بالابن والاب وامر فاجب
وان يكن للشخص فوق حاجبا نسبت حجب لا قوي حاجب
ونسبة الوارث مهما اطلقت فانها لميت تحققت
كالكسرة اطلاقا للواحد وغيره مقيد بالزائد
والجدان اطلق لا ينصرف الا الي ابني اب فتعرف
وان يكن جدا لامر قيدا بالام اي بلفظه تقيدا

تقسيم الارث الي فرض ونصيب

الارث نوعان لدا التوارث فرض وتقسيم بغير ثلث
فالفرض في العرف نصيب قدرا بالشرح في متروك ميت قبرا
يثبت لو ارث له مخصوص بالفرض والنكاح بالمخصوص
واحد اثبت مضافا في الولا للاب ثم الجد بعد ماعلا
مع فرع معتق اذا كان ذكر كذا الجد واخوة اذا وفر اي الفرض

باب الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى

فروض ارثية الكتاب عشرة فستة محدودة مقدرة
النصف والربع ومن وكذا ثلثان ثلث سدس وثلث

تَقْبِضُهَا ثَلَاثَةً مَحْدَةً وَلَا يَلْفُظُ الْكُسْرُ قَدْ تَسَمَّيَ
وَذَاكَ فَرَضُ رِبَائِيهِ الْإِثْنَيْنِ لَذَكَرَ كَمَثَلِ حَظِّ الْإِثْنَيْنِ
وَفَرَضُهُ ارْثُ أَخٍ قَدْ انْفَرَدَ مِنْ اخْتِهَ انْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ
وَعَاشِرُ الْفُرُوضِ مُحَمَّدٌ وَلَمْ يَسَمَّهِ بِالنَّصْرِ بَارِي السَّمِ
فَفَرَضَهُ لِلْأُمِّ ثَلَاثًا اتَّفَقَ دَلٌّ بِأَنَّ الْأَبَّ يُعْطَى بِأَفْضَلِ
وَأَصْطَلَحَ الْفَرَاضُ انْ الْارْبَعَةَ تَدْعِي بِتَعْصِيَةِ الْيَتِيمِ فَاتَّبَعَهُ
وَعَكْسَ مِثْلِ ثَلَاثَ بَاقٍ ثَبَتَ بِالْاجْتِهَادِ لَا يَنْصَرُّ قَدَانِي
فَالنَّصْفُ فَرَضُ الزَّوْجِ حَيْثُ انْفَرَدَا عَنْ فَرْعِهِمَا الْوَارِثُ لَوْ تَبَاعَدَا
وَفَرَضُ بِنْتِ الصُّلْبِ انْ تَتَفَرَّدُ عَنِ الْمَسَاوِي وَالْمَعْصَبِ عَدَدُ
وَمَوْلَا بِنْتِ الْإِبْنِ عِنْدَ قَدِّهَا لِبِنْتِ صُلْبٍ وَمَعْصَبٍ لَهَا
وَمِنْ سِوَاوَاكِ مِنَ الْإِنَاثِ وَلِسَقِيْقَةٍ مِنَ التَّرَاثِ
النَّصْفُ بِالْفَرَضِ إِذَا مَعْدَمَتِ بِنْتًا وَبِنْتُ ابْنٍ وَمِنْ السُّوَرِ
وَعَاصِبًا لَهَا أَخًا وَاحِدًا وَمِثْلَهَا اخْتِلَافٌ وَعَدَدٌ
قَدْ سَقِيْقَةٍ تَكُونُ مَعَهَا بِإِثْنَيْنِ النِّصْفُ فَرَضُهَا
وَالرَّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ انْ فَرَعٌ وَفَرَضُ زَوْجَةٍ فَكَثْرًا قَدْ

وَالثَّمَنُ

وَالثَّمَنُ فَرَضُ زَوْجَةٍ لَا رِبْعَ مَعَ فَرْعِهِ الْوَارِثُ لَا مَنَافِعَ
وَالثَّلَاثَانُ فَرَضُ بِنْتِي صُلْبٍ فَصَاعِدًا مَعَ قَدِّ ابْنِ الصُّلْبِ
وَفَرَضُ بِنْتِي ابْنِهِ فَكَثْرًا إِذَا عَدِمَ ابْنُ ابْنٍ ذَكَرًا
وَمِنْ يَكُنْ قَبْلَهُنَّ مِنْ بَنَاتٍ وَفَرَضُ مَنْ عَدَدُ مَنْ شَقِيْقَاتٍ
مَعَ قَدِّ عَاصِبٍ أَخًا وَاحِدًا وَجِنْسُ بِنْتِ بِنْتِ ابْنٍ حُدًّا
وَمِثْلَهُنَّ أَخَوَاتٍ مِنْ أَبٍ مَعَ قَدِّ مَنْ لِّلشَّقِيْقَاتِ الْغَيْبِ
وَالثَّلَاثُ فَرَضُ الْأُمِّ انْ تَتَفَرَّدُ عَنْ فَرْعِهِ الْوَارِثُ او عَنْ عَدَدٍ
مِنْ أَخَوَاتِهِ اثْنَيْنِ او ثَلَاثَ مِنَ الذُّكُورِ وَمِنْ الْإِنَاثِ
وَفَرَضُ الْوَلَدِ مِنَ الْأُمِّ الْعَدَدُ انْ لَمْ يَكُنْ فَرْعٌ وَلَا ابٌّ وَاحِدٌ ٢٠
وَحَالُهَا بِقِيَّةِ الْوَرَاثِ نِسْوَةِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ
عِنْدَ اجْتِمَاعِ فَلْأَفْرَادٍ وَالذَّكَرِ إِذْ لِي بَانِيٍّ وَمَوْلَا لِرَبِّ يَمُوتُ
وَارْتَمَ مَعَ مَنْ بِهِ يُدَلُّونَا وَحُجَّتُهُمْ تَقْضَاهُ يَقِينًا
وَالثَّلَاثُ لِلْحَدِّ إِذَا مَا تَقَصَّ قِسَامُ أَخَوَةٍ بِذَلِكَ خَصَصَةٌ
وَأَنْ تَحْدُ زَوْجًا وَأُمًّا وَأَبَا قَسَمَتْ الْبَايَةَ لَا مَرْوَجًا
وَمَوْلَاهَا مَعَ زَوْجَةٍ لَا رِبْعَ وَدَابَّاتُ الْإِنْقَانِ عِنْدَ الْارْبَعِ

نسخه
لمعنا

وَالسُّدُسُ لِلْأَمْرَ إِذَا فَرَعَ وَحْدَهُ
 وَارْتَمَاهُ مَعَ اثْنَيْنِ يَقِينَيْنِ
 سِوَاهُ وَارْتَمَاهُ أَوْ مَجْهُوبَيْنِ
 فَإِنْ تَرْمِيَانِ مَا قَدْ قُلْنَا
 فِي جَدٍّ وَلِمْ يَرْتَعَ الْإِضْلَاعُ
 يَنْقُصُ فِي الْوَضْعِ بِكُلِّ دَرَجَةٍ
 كَوْضْعِكَ الْإِخَاءِ عِنْدَ الضَّرْبِ
 وَكُلُّ فَرَضٍ ضَمٌّ مَعَ مِثَالٍ
 مُعْتَمِدًا لِحُجَّةِ الْبَيِّنَاتِ
 وَمَنْ تَرَوِي فِي بَدْيِ صُنْعِنَا
 اعْتَبِرْ بِالْعَلَامَةِ السُّنُورِ
 وَلَا بَعْدَ عِنْدَ جُودِ الْفَرْعِ
 وَالْحِدَّةُ مِثْلُهُ إِذَا مَا فُقِدَا
 أَمَّا نَا وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ
 أَوْ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ مَعَ زَوْجٍ وَرِثَا
 أَوْ عِنْدَ مَنْ أَخُوهُ لَدَا اعْتَمَدَ
 مِنْ أَخُوهُ فِي خَمْسَةٍ وَارْبَعِينَ
 بِالشَّخْصِ أَوْ بَعْضِ الْوَحْلَانِ
 ضَعْفَهُمْ فَرَادِي ثُمَّ مِثْلِي مِثْلِي
 بَعْدَ أَفْرَادِهِمْ نَسَاعَ
 لَكِي يَصِيرُ مِثْرًا مَا أَنْجَحَ
 فِي صُورٍ مَحْصُورَةٍ بِالْحَسَبِ
 وَمَا يَلِيهِ لَا نَتَاهَا الْحَاصِلُ
 خَوْفٌ وَقَوْعٌ صُورًا تَكَرَّرَ
 يَدُّ لَهُ صَنِيعٌ شَيْخًا شَيْخَانَا
 عَلَيْهِ رَحْمَةُ الْعَفْصُورِ
 وَذَا بِنَصِّ فِيهَا فَاسْتَمَعَ
 الْأَمْعَ الْأَخُوَّةَ فِيمَا اعْتَمَدَا
 فَجَعَلُوا الْحِدَّةَ لَهُمْ يَشَارِكُ
 أَوْ زَوْجَةً فَافْرَضُوا ثَلَاثًا

وَجَرِيَانِ

في قوله
 في خوة في خمسة واربعين
 بالشخص او بعضا او حلقا
 ضعهم فرادي ثم مثلي مثلي
 بعد افرادهم نساعا
 لكي يصير ميثرا ما انجح
 في صور محصورة بالحسب
 وما يليه لا نتهها الحاصل
 خوف وقوع صور التكرار
 يد له صنيع شيخا شيخانا
 عليه رحمة العفصور

الجود المذكور
 في قوله
 في خوة في خمسة واربعين

وَجَرِيَانِ الْخَلْفِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 وَأَثَرُ الْخِلَافِ فِي الْجَمْعِيَّةِ
 وَفِي تَأْصِلِ الْأَصْلِ يُعْتَبَرُ
 وَالْحِدَّةُ فِي بَابِ الْوَلَاةِ يُحْجَبُ
 وَاحِدٌ وَرَثَةٌ جَدًّا فِي الْوَلَاةِ
 وَغَيْرُ أَحَدٍ يَدْرِي بَابُ الْأَلَةِ
 وَعِنْدَهُ أَمْرٌ أَبِيهِ نَزَتْ
 وَحُكْمُهُمْ فِي بَابِهِمْ يَأْتِي عَلَى
 وَالسُّدُسُ فَرَضٌ جَدٌّ مِنَ الْبَيْتِ
 وَمَوْلَانَتُ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتُهُ
 وَفَرَضُ اخْتِلاَفٍ وَأَكْثَرُهَا
 وَحُظُّ وَلَدِ الْأَمْرِ أَنْ يَنْفَرِدَ
 وَفِي جَمْعِهِ فَرَضٌ فَرَضٌ

بَابُ مَجْزِئَةِ الْحِدَاتِ

وَالسُّدُسُ فَرَضٌ جَدٌّ مِنَ الْبَيْتِ
 وَأَنْ عُلْتُ وَأَمْرًا مِثْلَهَا
 وَتَانِ بَاتِقَاتِهِمْ فَقْتُ لَهَا

في قوله
 في خوة في خمسة واربعين

في قوله
 في خوة في خمسة واربعين

في قوله
 في خوة في خمسة واربعين

وَمَالِكٌ عَلَيْهِمَا اقْتَصَرَ
 وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ
 أَذَلَّتْ بِجِدِّ وَارَثَ كَأَمْرَ ابْنِ
 وَتَحَجَّبَ الْقُرْبِيَّةُ الْبَعِيدَةُ
 عِنْدَ الْأَمَامِ أَحَدٍ وَالْمَغَانِ
 أَنْ كَانَتْ الْمَعْدِي لَمْ وَالَّتِي
 وَعَكْسُهَا يُوَاقِفَانِ مِنْ سَبَقِ
 مِثَالٍ مَنْ يَدَّيْهِ مِنَ الْحَدَّاتِ
 بَانَ تَزَوُّجِ ابْنِ بِنْتِ حَفْصَةَ
 فَمَنْ وَلَدَ حَفْصَةَ أَمْرًا ابْنًا
 فَإِنْ يَكُنْ ثُمَّ لَزِيْدٌ حَبْدَةٌ
 فَيُقَسَّمَانِ سُدُسَ الْحَدَّاتِ
 لِحَفْصَةَ بِالْجِهَتَيْنِ ثَلَاثًا
 يَجْزِي مِثْلَ ابْنِ حَنِيلٍ وَالْمَغَانِ
 لِكُلِّ حَبْدَةٍ نِصْفُ سُدُسٍ اثْنَتَا

وَصُورَةٌ

وَصُورَةُ الثَّلَاثِ أَنْ يَكُنْ مِنْ
 فَمَنْ وَلَدَ يَتِيمًا فَحَفْصَةُ
 أَمْرًا أَمْرًا لَمْ يَرْتَمِ لَمْ يَرْتَمِ
 أَمَّا لَمْ يَلَا بِي ابْنِ ابْنِ
 فَهَذِهِ تَسْقُطُ عِنْدَ أَحَدٍ
 وَتَسْتَبْدُ حَفْصَةُ لِسُدُسٍ مَا
 وَمِثْلُ هَذَا الْحَبْدِ ابْنِ حَنِيفَةَ
 وَلَمْ يَحْدِ الْإِبْنُ عَنْ مَبْنَاتٍ
 وَمَوْلَاهَا عِنْدَ الْأَمَامِ مَالِكٍ
 وَالشَّافِعِيُّ يَجْعَلُهُ نِصْفَيْنِ
 وَصُورَتُ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ
 فَمَا تَلَدَ فَأَمْرًا ابْنًا لَمْ يَلَا بِي
 فَإِنْ تَكُنْ أَمْرًا ابْنًا تَسَاوَاهَا
 فِي مِثْلِ ابْنِ حَنِيلٍ وَالْمَغَانِ
 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَسَمَا

تَلَدَ بِنْتُ خَالَةٍ لَهَا إِذَا ن
 لَهُ مِنَ الثَّلَاثِ ابْنًا حَبْدَةٌ
 أَمْرًا ابْنًا وَثَلَاثَةٌ لَهَا فَنُصْرَ
 وَالْآخِرَاتُ مَالِكُ ابْنِ ابْنِ ابْنِ
 إِذَا يُوْرَتْ أَمْرًا ابْنًا عِنْدَ
 حَفْصَةَ مِنْ تَرَاثٍ عُلْمًا
 ثَلَاثَ أَرْبَاعِ السُّدُسِ لِحَفْصَةَ
 رُبْعٍ وَذَا الْقِسْمِ عَلَى الْجِهَاتِ
 إِذَا رَثَ أَمْرًا ابْنًا عِنْدَ ابْنِ
 يَتِيمًا قَسَمًا عَلَى الْإِثْنَيْنِ
 رُوحَ بِنْتِ عَمَّةٍ أَحْبَابَهَا
 وَأَمْرًا ابْنًا لَهَا تَنْبِيْهٌ
 تَأْخُذُ ثَلَاثَةً وَثَلَاثَةً لَهَا
 قَسَمًا عَلَى عَدِ الْجِهَاتِ فَا جَعَلَ
 سُدُسَ تَرَاثِهِ عَلَى ذَاتَيْهِمَا

٨٠٠

بِشَيْءٍ عَدِيْدٍ

بَابُ النِّصَبِ

وَعَصَبٌ بِنَفْسِهِ ذُو وَالْوَلَا وَذُو كَوْرَةِ السَّبْتِ قَدْ خَلَا
 مَنْ يَنْتَبِي لِمَنْ يَبْلُغُ قَطُّ فَإِنْ نَزَرَ عَالَهُ قَدْ انْصَبَ
 فَالْزَيْنُ فَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ الْإِبْنُ فَالْجَدُّ وَالْأَخُ السَّقِيقُ فَلَا
 فَابْنًا مِمَّا يَبْعُدُ فَعَمَّ لَا لَاهِمَ فَابْنُهُ مِنْ بَعْدِهِ أَيْضًا وَضَمَّ
 عَمِّي أَبٌ مِنْ بَعْدِ فَابْنِ الْهَمَّا وَبَعْدَهُمْ عَمَّا إِلَى الْجَدِّانِ تَمَّا
 وَعِنْدَ نَقْدِ الْكُلِّ وَتَقْدِيرُ الْوَلَا فَعَصَبًا بِالنَّفْسِ حَتَّى يَنْزِلَ
 وَحُكْمُ عَصَبٍ بِنَفْسِهِ أَنْفَرِدَ حَوْزَ جَمِيعِ الْمَالِ حَكْمًا أَوْ طَرِدَ
 وَمَعَ رَبِّ الْفَرْضِ اخْذَ الْبَاءِ كَذَا سَفُوطُهُ بِالْأَسْتِغْرَاقِ
 الْأَسْقِيقَا كَانَ فِي الْمَشْرُكَةِ مَبَارَكٌ ثَلَاثًا عِنْدَ مَنْ قَدْ شَرَكَهُ
 فَقَدْ مَرَّ الْفَرْضُ عَلَى النِّصَبِ وَقَدْ مَرَّ الْآخِ بِالتَّرْتِيبِ
 وَوَارِثٌ بِالْفَرْضِ وَحَدٌ حَمْسَةٌ زَوْجَانِ أُمٌّ وَلَدُهَا وَحَدَةٌ
 وَمَنْ يَنْتَبِصِبُ فَبِسَبْعَةٍ مَيَّ إِلَى ابْنِ فَابْنِهِ وَإِنْ عَنْهُ تَرَكَ
 أَخٌ لغيرِ الْكَلَامِ فَابْنُهُ فَعَمَّ فَابْنُهُ كَذَا وَذُو الْوَالِدِ حَتَّى
 وَإِنْ كَانَ جَمِيعَانِ مَا قَدْ ذَكَرَا الْأَبُ تَمَّا لِحَدِّ بَعْدِ قُرْرًا

وَأَرْبَعُ

وَأَرْبَعُ كُلُّ لَدَيْنِ يَنْصَبُ بِنْتٌ وَبِنْتُ ابْنٍ وَاحْتِلَامٌ
 وَجَهْتَا نِصَبٍ يَخْصُرُ تَوْجِدُ فِي ابْنِ ابْنِ عَمٍّ مَوَاضِعًا وَلَدُ
 فَارِثُهُ إِذَا ذَاكَ بِالْبَنُوَّةِ مَقْدَمٌ عَلَى بَنِي الْعُمُومَةِ
 وَارِثٌ ذِي عَصُوبَةٍ مِنَ النَّسَبِ مَقْدَمٌ عَلَى عَصُوبَةِ النَّسَبِ
 فَابْنٌ وَبِنْتُ مَلِكَا أَبَاهُمَا وَعَتَقَ الْأَبُ بِهِ عَلَيْهِمَا
 ثُمَّ اسْتَبْرَى عَبْدًا وَقَدْ اعْتَقَهُ وَمَلَكَ بَعْدَ نَوْتٍ مِنْ أَعْتَقَهُ
 عَنْ ابْنٍ مِنْ أَعْتَقَهُ وَبِنْتِهِ فَارِثُهُ لِلْأَبْنِ دُونَ أَخِيهِ
 وَقَدْ غُلِطَ فِيهَا مِنَ الْقَضَاءِ تَاءٌ كَمَا قَدْ جَاءَ عَنْ ثِقَاتٍ
 وَجَهْتَا فَرْضٌ وَنِصَبٌ مَعًا وَرَّثَ بِكُلِّ مَنَّهُمَا أَنْ وَقَعَا
 مِثْلُ ابْنِ عَمٍّ مَوْزُوحٍ أَوْ أَخٍ مِنْ أُمٍّ أَوْ زَوْجٍ بَعْتَقَ يَرْجُحُ
 أَوْ زَوْجَةً مَعْتَقَهُ كَذَا يَبْعُدُ بَاءٌ ذُو الْفَرْضِ لَا إِلَى وَجَدُ
 أَنْ أَعْتَقَا فَالْحُكْمُ فِيهِمَا عَطْلٌ إِذَا حُكِمَ نِصَبًا لَوْلَا قَدْ بَطَلَ
 فَإِنْ تَمَّتْ هُنْدٌ عَنْ ابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا زَوْجٌ أَوْ ابْنٌ أَوْ مَرْ
 فَنُصْفُ مَالِهَا الَّذِي الزَّوْجِيَّةُ أَوْ سُدُسُهُ يُعْطَى لِذِي الْإِخْوَةِ
 وَمَا بَقِيَ مِنْ بَعْدِ فَاقْسَمَهُ عَلَى كُلِّ مَنَّهُمَا بِنَسَبِ تَاءٍ صَلَا

فَالْزَيْنُ فَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ الْإِبْنُ فَالْجَدُّ وَالْأَخُ السَّقِيقُ فَلَا

وَفِي الْوَلَاةِ مَالَهُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْمَسْئُولِ لَا بَنَ امْرَأَةً
 وَرَجَحَ اخْتِصَاصَ ابْنِ الْأُمِّ الشَّافِعِيُّ هُنَا عَلَى ابْنِ الْعَمِّ
 وَجِهَتَا الْفَرَضِ قَدْ يَكُونُ فِي وَطْئِ شَبَهَةِ عِبَا عَلِيَّيَا
 وَيُتَكَامَلُ لِلْمَجُوسِ الْعَصَقَةُ بِوَطْئِهِمْ تَحَارُمًا مُحَقَّقَةً
 فَإِنْ مَجُوسِي وَخَوَهُ اسْلَمَا أَوْ جَانَا يَطْلُبُ حَكْمُ الْأَرَامِ
 فَبِالْفَرَا بَيْنِ ارْتِدَا عِنْدَ ابْنِي حَسَنِيَّةٍ وَاحِدًا
 وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ قَالَا وَرَقَّ بِأَقْوَى الْجَهَنَّتَيْنِ خَالَهُ
 وَالْأَقْوَى تَدْرِي أَنْ تَكُنْ أَحَدَهُمَا حَاجِبَةً لِأَخْرَفِيمَا عُلَمَاءَ
 أَوْ كَوْنَهُمَا أَقْلٌ حُجِبَ مِنْهَا أَوْ لَا أَحَدٌ فِي الْأَرْضِ يَحْجِبُهَا
 فَإِنْ تَكُنْ قَوِيَّةً مَحْجُوبَةً وَرَثَتْ بِالضَّعِيفَةِ الْمَغْلُوبَةِ
 كَانَ أَتَى شَخْصٌ مَجُوسِي أُمِّهِ أَوْلَدَهَا بِنْتًا وَزَادَ ظُلْمَهُ
 فَإِنْ مَيَّتَ عَنْهَا فَبِالْبَنْتِيَّةِ إِذَا يَكُونُ الْأَرثُ لَا الْاُخْتِيَّةِ
 أَوْ إِنْ يَطْلُبُ بِنْتًا لَهُ فَوَلَدَتْ بِنْتًا لَهُ ثُمَّ يَطْلُبُ مَنْ وَلَدَتْ
 أَوْلَدَهَا بِنْتًا فَكُلُّ اخْتِابٍ فَإِنْ مَيَّتَ مِنْ بَعْدِ وَطْئِ ثَمَّ الْإِبْرَ
 صُغْرِي عَنْ الْعُلْيَا فَجَدَّةُ وَخْتِ فَجَدَّةُ أَبِي الْقِيِ الْأَقْلُ حُجِبَ

وَأَنْ

وَأَنْ تَمَيَّتَ بَعْدَ أَبِي وَالْعُلْيَا صُغْرِي عَنْ الْوَسْطِيِّ فَمَا قَدَّوِيَا
 أَمَّا إِذَنْ لَكُونَهَا لَا تَحْجِبُ بِحَالِ حُرْمَانَا لَهَا فَيَحْجِبُ
 وَأَنْ تَمَيَّتَ بَعْدَ ابْنَيْهَا عَنْهُمَا وَرَثَتْ وَطْئِي بِالْأُمُومَةِ الْعُلَا
 وَالْعُلْيَا بِالْاُخْتِيَّةِ الضَّعِيفَةِ لِحُجْبِهَا بِالْأَمْرِ عَنْ جَدَّةٍ
 وَالْوَلَدِ الْمُنْفِيِّ بِاللُّعَانِ وَمِثْلُهُ وَلَدَ ابْنِي مِنْ زَانٍ
 فَاحِدٌ بَعْدَ الذَّكُورِ الْعَصَبَةِ يَجْعَلُ لَهُ عَاصِبٌ أَمْرَ عَصَبَةٍ
 فَإِنْ مَيَّتَ عَنْ أُمِّهِ وَخَالٍ فَالْثَلَاثُ ثُمَّ مَا بَقِيَ لِلْخَالِ
بَابُ الْعَصَبَةِ بِالْغَيْرِ
 وَبِنْتُ صُلْبٍ عَصَبَتْ بِالْإِبْنِ كَذَاكَ بِنْتُ الْإِبْنِ بِابْنِ الْإِبْنِ
 أَعْنِي مَسَاوِيًا إِخَا أَوْ ابْنَ عَمٍّ أَوْ نَارًا لَهَا إِذَا التَّلَاثَانُ ثُمَّ
 كَابِنُ الْإِبْنِ لَا بَنَ بَنَ الْإِبْنِ وَاخْتَهُ مَعَ بِنْتِ عَمٍّ قَدْ فَنِي ع.
 وَتَمَّ بِنْتًا لِمَيَّتَ حَارِثًا ثَلَاثِي تَرَاهُ بِذَاكَ فَارْتَا
 وَبِنْتُ ابْنِهِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ الْإِبْنِ وَبِنْتُ ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ تَسْتَكُنْ
 يُعَصَّبُ بِجَمِيعِ هَذَا الذَّكَرِ فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ لَهْنٍ يَحْبِرُ
 فَعَصَبَتْ اخْتًا بِنْتُ عَمِّهِ لَهَا وَلِلْأَبِ وَحَدَّ عَمَّتَهُ

ع.

وَعَصَبَةُ الشَّقِيقَةِ الشَّقِيقِ وَالْحَدُّ عِنْدَ فَقْدِهِ حَقِيقٌ
وَالْإِخْتِ مِنْ أَبٍ أَخٍ مَا قَالَهَا وَالْحَدُّ أَيْضًا لَا تَنْتَقِاخُ لَهَا
وَحَكْمُهُ كَعَصَبٍ بِالنَّفْسِ فِي اخْتِ مَا يَبْقَى وَاسْقَاطِ لِسِ
الْإِخْتِ مَبْنِيَةٍ فِي الَّتِي تَقْرَى أَكْثَرُ فِي قَلْبٍ لِفَرْضٍ قَدْ عَلَا
وَاقْلِبْتُمَا بَعْدَ إِلَى النِّصَبِ لِلْحَدِّ مِثْلَاهَا مِنْ النِّصَبِ

بَابُ الْعَصَبَةِ مَعَ الْغَابِرِ

وَالْإِخْتِ قَاعِلٌ لَا لَامَ عَصَبِهِ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ مَا بَقِيَ مِنْ نَفْسِهِ
كَذَاكَ مَعَ ابْنَتِ ابْنِ مَا نَزَلَ فَبَعْدَ فَرْضِ حَظِّهَا مَا قَدْ فَضَلَ
وَحَيْثُ صَارَتْ الشَّقِيقَةُ عَصَبَةً مَعَ بِنْتِ ابْنَتِ ابْنِ مَصْحَبِهِ
أَوْ مِمَّا فَكَالشَّقِيقَةُ تَحْجِبُ كُلَّ الَّذِي لَهُ الشَّقِيقُ بِحِجْبٍ
وَمِثْلَهَا فِي الْحِجْبِ إِخْتِ الْمَيِّتِ لَابٍ تَحْجِبُ مِنْ لَهْ إِخْوَهَا وَذَوِّ حِجْبٍ

بَابُ الْحِجْبِ

الْحِجْبُ مَنَعٌ مَنْ يَقُمْ بِهِ سَبَبٌ مِنْ أَرْنِهِ أَوْ يَعْضُ مَا لَهُ وَجِبًا
فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ حِجْبُ حُرَّانٍ وَأَوْفَرِ الْحَظِّينِ حِجْبُ تَقْصَانٍ
وَذَا يَكُونُ بِاتِّقَالِ فَرْضٍ لِمِثْلِهِ أَوْ عَاصِبٍ لِلْفَرْضِ

أَوْ

أَوْ عَكْسُهُ أَوْ بِاشْتِرَاكِ فِيهَا أَوْ تَبَرُّاحٍ لِعَوْلٍ ظَهَرَ
كَأَحَدٍ الذَّوْحَيْنِ إِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَعٌ مُلَبَّيْتُ وَارثٌ قَدْ مَنَعَهُ
أَوْ كَابٍ وَحَدٍّ فَرَعًا صَحْبًا مِنْ الذُّكُورِ أَوْ كَفَرٍ اصْطَحَبَا
مِنْ الذُّكُورِ بِالْأَنَاقِ أَوْ جَمْعٍ فِي فَرْضِهِ تَشْرِكُ بِذَا الْحَكْمِ
مِنْ النِّبَاتِ أَوْ نَبَاتِ الْإِبْنِ وَالْأَخْوَانِ وَأَخُوهُ أَمْرٌ تَكُنْ
أَوْ جَمْعٍ مِنْ سَارِكٍ تَغْصِيَانٍ كَابْنٍ مَعَ ابْنٍ وَاحِدًا وَكَثْرًا
أَوْ اخْتِ مَعَ بِنْتِ ابْنَتِ ابْنٍ أَوْ صَحْبَتِ أَخَامَسًا وَبِأَعْيُنِي
أَوْ كَالشَّقِيقَتَيْنِ إِنْ قَدْ ضَمْتَا لِلزَّوْجِ وَالْأَمْرُ تَمَامُهَا أَيْ
وَحِجْبُ ابْنِ كُلِّ ابْنِ ابْنٍ كَمَا بِحِجْبِ الْإِبْنِ كُلِّ حَدٍّ قَدْ سَمَا
وَاحِجِبُ ابْنِ ابْنٍ وَابْنُهُ وَابْنُ ابْنٍ أَخَاوَ اخْتِ مِنْ وَلَا أَوْ تَنْسَبُ
وَوَلَدًا مَرَّادًا فِي الْحِجْبِ بِحَدٍّ وَابْنَتُهُ ثُمَّ ابْنَتُ ابْنٍ تَعُدُّ
وَبِالشَّقِيقِ وَلَدُ عُلَّةٍ حِجْبٍ وَابْنَتُهُ ابْنِ ابْنٍ لِعُلَّةٍ تَنْسَبُ
وَإِنَّ الشَّقِيقَ الْحِجْبُ بِأَخِ لَابٍ وَالْعَمُّ وَابْنُهُ بِكُلِّ الْحِجْبِ
وَحَكْمُهُمْ كَأَخُوَّةٍ فَيُنَاسِقُونَ كَذَا يَتَوَهَّمُ عَلَى مِثْلِ الشَّقِيقِ

ومن يوصف قد حجب لا يحجب لغيره عن الذي يستوجب
فان ميت عن ابنه الرقيق وزوجة وعن اخ شقيق
فربع الارث لها والباقي الى شقيقة بالانقاف
ومن عن ارثه حجب بشخص يحجب غيره بنوع النقص
كالام مع اب له واخوة يحجب بهم لسدس من تركه
ويحجب امر كل حدة بدت من نحوها او من اب وان علة
وساقط الثلث واستغرق بعد محجوبا بالانقاف

المسألة المشتركة

ان يجتمع مع الشقيق اولاد ام والزوج ايضا ثم حدة او ام
فاستقط الشقيق عند احدها ووافق العمان فواعندا
بما قضاه اولاهما عمر جريا على الاصل الذي قد شر
ومالك والشافعي في القسم قد شركا مع ولد الامر
لحكمه الثاني لدا الترافع وذا اجتمعا دونه لا تمنع
فان تكن اخت فافوق لاب ففرضها او فرضه بنافيه حيا
وبعضهم عن الشقيق ذهلا اعال اخت لاب وما علا

برعمه

برعمه ان الشقيق قد حجب او انه لا حوة الام نسب
وان بك الشقيق فيها ظهرا خنثي فني باب له قد ذكر
ومالك لو صحب الجد لهم حاز الذي تخوزه اولاد لام
ومنع الشقيق للميراث فيه وهذا شبه التي تغزي اليه
هذا لان الجد فيها يحجب كل الذي بامه ينسب
فان يكن مكانه اخ لا ب يجوز جد ما الولد امر وحج
لانه في حجه تنسبنا فثلث المال له قد صحبا
وهذه لمالك قد نسبت وما الكية لديم سمرت

باب الجد والاخوة

والحدة مثل الاب عند النعمان فيحجب الاخوة محج حرممان
وكاخ عند الامية الثلاث مشارك لهم ذكور واناث
الا التي قد نسبت لمالك وسببهما فليس بالمشارك
لقاسم الاخوة حدة ان عدم ذو الفرض ان مثله قدر الميم
وذاك في خمس كجد مع اخ او اختا ومما او اختين ربح
او صحبا لجد لا خوات ثلاث وان تكن مثليه قل تلك التران

ومن يوصف

واختا او اختين او اختا

بالفرض او بالقسم والمعتبر
 وذلك في ثلاثة كاخوين
 وان يكونوا فوق متلبه اعتبر
 ومعه لا حظ من مقاسمه
 او سدس ما خلفه من الترات
 كالجدة مع شقيقة وزوجة
 ومع ثلاث اخوة وزوجة
 او هم وبنيت معهم يكون له
 ويستوي للجد ايضا حالتيه
 او كان مع اخ وبنيتي ابن
 وتستوي التلات في زوج وحيد
 والسدس فرضا اذا ما فضل
 امثلة جد وبنيتان واءمر
 وتسقط الاخوة طرا لا
 وعد ولد الاب ولد الابوين
 ان وجد الجد مسارا كالذين

وكان

وكان حظه اذا كان ذكر
 وحظ ما زاد علي اخن واحدة
 وفضل النصف لولد العلاء
 وهي شقيقة وحيد النسب
 او معهما ثلاث اخوات وامر
 وسم بالحق قاحدا يصحب
 فاعط اما ثلثا وثلثا لهما
 وفرضوا الي الهمية الثلاث
 وسدسا للجد في زوج ولم
 وقسموا فرضيهما على ثلاث
 ولقيت هذي بالاكدرية
 ومذهب المغان سدس التركة
 فان تلك الاخت التي تقدمت
 وان يكن لها شقيق قد فقد
 فانظر لها في باب ما يفوت وجد

باب حساب الفرائض

احوال
 في الفرائض

قف في المسألة
 الاكدرية
 ٢٠

حسابها التاميل والنصيح
 ان الاصول تسعة فاثنتان
 والسبعة الباقية الاصول
 واربع فروضها لم تغل
 وحده زيادة السهام
 فالنصف والنصفان من اثنين
 او مجمين من ثلاث اثبت
 او مع نصف او ثلث الباقي
 والتمز وحده فمن ثمانية
 فهذه الاربعة الاصول
 والستس مفردا او الستسان
 نصف بسدس او بسدسين او ثلثا
 وهذا الكم في احدي الغراوتين
 او نصف مع ثلث لستس ان تضم
 وسميت مسألة الالزام
 لاعلمه المشهور والصحيح
 منها بابا بالحد بوجديان
 ثلاثة فروضها تعول
 والعول عن ساحتها بمغزل
 ويلزم النقص عن التمام
 والثلث والثلثان مفردين
 والربيع وحده فمن اربعة
 احدي لغراوتين تغري فاعرف
 او صحبا لنصف له علانية
 يدخلها التقص ولا تغول
 ستة اسهم كذا ان يقرن
 او نصف مع ثلث لباقي من ثلث
 او ان يكن نصف مع الثلثين
 كزوج مع امر واختين لامر
 ناقصة لمذهب الهام

فستة وضعفها والضعف
 وعولها ياتي علي التوايلي
 زوج واختان مما الغير امر
 لواحد من ولدها او اكثر
 فغاية العول بها العشر
 والربيع مع ثلث من بني غير
 وعولها وتو السبعة عشر
 مجديتين وملاحت زوجات
 للام ثم ضعفها لغيرها
 ولقيت امر الفروع واشيع
 وان يكن متروكة سبع عشر
 بنسبة لما شريح حكما
 في زوجة للميت وابنتين امر
 لاجلها قد لقيت بالساكية
 قالت له ان شريحا ظالما
 لضعفها بالعول قد تنصف ٤٠
 بالونزو والسفع بذا المال
 او هم مع الامرا والكل تضم
 ولقيت امر الفروع لامرا
 ولم تزد بعد علي ذا القدر
 او مع سدس لا نقاق ظمرا
 وذلك الامر الامرا املا شمر
 صحن ارباعه من اخوات
 وذا تمام عولها وخبرها
 امر الامرا املا لا نوته اجميع
 من الدنا فير في الصغري اشتر
 فيها اخت ميت ما ظلمها
 واثني عشر اخا واخت لا امر
 لكونها انت عليا باكية
 لم بعدل القسمة حين حكما

ابقي اخي من ذهب ست مائة فخصني بواحد دون الفية
 قال لها لعله قد هلكا عن زوجة وامه وتركها
 بنين مع اثني عشر من اخوة وانت اخنة تمام العدة
 قالت نعم فقال ذاك الحقك تأتي لنا بغير حق تشتكي
 وتظهرين في شرح الشكوي وتكتمين عندك القوي
 والستدس والتمن بما يقينا من اربع يتبعها عشر ونا
 اجمع الثمن مع الثلثين او صحبا لثلثين والستين
 وعولها بالثمن جاء عن علي في منبرية لقوله الخالي
 في ابوتن وابنتين جمعا مع زوجة قد صار ثمن تسعا
 والكسرا اما ان يقع علي فريق او ان يقع علي فريقين جقيق
 او ثلثات باتفاق يقع او اربع وما عليه اجمعوا
 اذا مالك علي لثلاث اقتصر اذارث حداث ثلاث لا يرا
 وغيره يري انكسارا فيه ولا يزيد كلهم عليه
 كزوجة وتسعة اعمار او مع بنات سبعة تمام
 او اجميع لكن الزوجة قد ضمت الي ثلاث زوجان ثعة

وان

وان تزودهم خمس حبات يدين فهي التي بالامتحان لقيت

باب المناسخات

النسخ ان يموت مبيت ولم يقسم ثرائه لو ارثيه ثم
 حتى يموت واحدا واكثر من وارثيه حده فذخروا
 وجعلوا العمل المناسخة طرقات ثلاثا وكل راسخة
 فان تكن ورثات من بعد اول ورثات اول لحكم الاول
 فافرض بان من يموت بعد كثير موجود فلا يعد
 كمالك عن عشرة بنين تقابوا موتا الي اثنين
 وذلك الفرض وترك العمل يدعي بالاختصار للمسايل
 ثانية ان لا ترث ورثات من قد مات بعد من خلافة كمن
 مات عن اخوة وكل عن بنيه فارت كل واحد لو ارثيه
 فاجعل لهم مسايل لا تغدوت وبينها انظر كوكوس كسرت
 سهام اصلها وما قد حصلا يضرب في الاصل ويقسم ما عا
 بضرب سهم من له غذا في جز سهامها وقسم ما بدا
 ايضا علي مسئلته بحسبها والخارج اضرب في سهام من با

10

بجاء

وَمِنْ تَدْعِي اخْتِصَارِ الْعَمَلِ دُونَ مَسَائِلَ فَلَا تَقْطُوبِ
 ثَالِثَهُ فَمَا عَدَاهُ هَذِهِتِ اِنْ رَقَّتْهَا وَاصْحَةُ التَّبَيُّينِ
 فَاجْعَلْ لِمَنْ يَمُوتُ قَبْلَ سَلَةِ ثَمَلَتَانِ مِثْلَهُمَا مَكْمَلَةً
 وَاقْسِمِ سَهَامَهُ مِنَ الْاُولَى عَلَى مَسْئَلَةٍ لَهُ فَانْ قَسِمْ جَلَا
 كَفَيْتَ عَنْ جَامِعَةٍ بِالسَّابِقَةِ وَانْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ
 فَاصْرِبْ جَمِيعَ وَقْفَاهُ فِي السَّابِقَةِ وَمَا بَدَا جَامِعَةٌ مُحَقَّقَةٌ
 وَانْ تَبَايَنَّا فِكْلَ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ الْاُولَى اِصْرِبْ كَذَلِكَ الْاُولَى
 وَمَنْ لَهُ سِتِي مِنَ الْاُولَى ضَرْبٍ فِي وَقْفِ الْاُخْرَى وَجَمِيعُهَا
 وَمِنْ مِنَ الْاُخْرَى فِي وَقْفِ ظَاهِرٍ لِسَهْمِ الثَّانِي اَوِ الْكُلِّ اسْتَقَرَّ
 كَمِيَّتَ عَنْ اَبَوَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ثُمَّ مَوْتٌ بَعْدَ أَحَدِي الْبَنَتَيْنِ
 عَنْ مَنْ يَبْقَى قَبْلَ انْقِسَامِ مَا تَرَكَ فَيُخْتَلَفُ حَكْمُ سَابِقِ هَلَاكَ
 فَهِيَ الَّتِي تَقْرِي إِلَى الْهَامُوبِ اجَابَهُ بِحَيٍّ عَلَى التَّعْيِينِ
 فَانْ يَكُنْ اُنْثَى وَمَاتَتْ بِنْتُ عَنْ مَنْ ذَكَرْنَاهُ تَكُونُ الْاُخْتُ
 اِمَّا شَقِيْقَةٌ وَاِمَّا اُخْتٌ لَامٌ فَانْ تَكُنْ لَامٌ فَالْقِسْمُ يَمُوتُ
 وَانْ تَكُنْ شَقِيْقَةٌ الْمَفَارِقَةُ كَانَتْ مِثَالُ صُورَةِ الْمَوَافَقَةِ

وَأَنْ

وَأَنْ تَمُتَ عَظَمُ وَزَوْجٍ يَكُنْ مِثَالُهَا الصُّورَةُ التَّبَايُنِ
 وَأَنْ يَكُنْ مِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَكَرَا وَمَاتَتْ الْبِنْتُ فَوْقَ ظَهْرٍ
 وَأَنْ يَكُنْ قَدِمَاتُ بَعْدَ الْبِنْتِ الْأُمُّ عَنْ مَنْ قَدِمَتْ وَأُخْتٌ
 كَانَتْ مِثَالُ قِسْمَةِ اسْمِهِمْ عَلَى مَسْئَلَةِ الثَّانِي الَّذِي لَهُ تَلَا
 وَأَنْ تَمُتَ الْاُخْرَى إِذَا عَنِ ابْنٍ وَحَدِّهَا فَلْتَبَايُنِ عُنَى
فَابُ الرَّدِّ
 الرَّدُّ يَقْصُرُ مِنْ سَهَامِ الْمَسْئَلَةِ زِيَادَةً فِي الْأَنْصِبِ بِمَعَادِلِهِ
 قَالَ بِهِ الْعُثْمَانُ ذُو الْقُرُولِ السَّيِّدُ وَاحِدٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَدِيدِ
 فَانْ يَكُنْ ذُو الْفَرَضِ شَخْصًا وَاحِدًا خَازِنُ الثَّرَاثِ فَرَضُهُ وَالزَّوْجَانِ
 وَأَنْ يَكُنْ أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ قِسْمٌ عَلَى الدُّوَسِ مَا لَمْ يَلَيْتَ عِلْمُ
 وَأَنْ تَكُنْ الْفُرُوضُ قَدْ تَعَدَّدَتْ قَطْعَتُهُمَا مِنْ سِتَّةٍ تَأَصَّلَتْ
 الْأَعْلَى الزَّوْجَيْنِ فَالرَّدُّ اسْتَعِ فَيَسْتَقْلَانِ بِفَرْضٍ يُقْتَضِ
 مِنْ مَخْرَجٍ لَهُ وَمَا بَقِيَ انْقِسَامًا إِذَنْ عَلَى سَهَامِ رَدِّ عِلْمًا
 أَنْ صَحَّ قِسْمُهُ فَمَخْرَجٌ عَلِمَ مَوَالِدِي عَلَى الْجَمِيعِ يَنْقَسِمُ
 وَأَنْ تَبَايُنَ السَّهَامِ مَا بَقِيَ صَرْفَتُهُمَا فِي مَخْرَجٍ تَمَارَتْ فِي

بضرب حظ من له من رد
 ومن له من يخرج سهم من
 وان تشافرد على المسئلة
 ثم ابسط الصحيح مع كسر حصل
 وان عملت بطريق الجابر
 سياتو منه فرض ذي الزوجية
 عادل به مسئلة للرد
 يخرج قدر السبي بالتوبة
 ثم ابسط الخارج من كسر حصل
 وبطريق النسبة الموصلة
 قال بسطا من مقام جعل
 وثانيا مقامه وثالثا
 وسطح الوسطين واقسم
 وحساب الخطيين فاثبت
 بكفة والق منه البسطا
 فيما بقي من يخرج معد
 في الرد ثم ما بدا به اجب
 ما فوق كسر منها للزوجية
 من جبر كسر كان يبتقي الحلل
 فالتركة افرضها في القدر
 اطرح وما يبتقيه في الحقيقة
 واقسم عليه ما بها من عد
 مسئلة الوارث والزوجية
 واعط كل حظهما مما انفصل
 اعني بها الاربعة المنفصلة
 وما بقي منه اجعلنه اول
 مسئلة الرد لمن توارثا
 علي اول يخرج مال جهلا
 مقام كسر كان للزوجية
 وقابلن بالباقي ما قد حظ

فيما بقي

فوتق

فوتق فتبه وذلك المسئلة
 فان سياتو فما اثبتة
 وان بتقص كان او زيادة
 وافعل به كذا او تتم عملة
 امثلة امر له تخسور
 او واحد من ولدها او حدة
 لبنت صلب ولبنت ابن
 والاخوان مطلقا وابنائهم
 فاجعلهم كعاصب فيما حوي
 وحدة مع ولدا امر واحد
 ولدا امر ان بها اقترنا
 والبنت مع امر من اربعة
 غاية رد ثم كل يقتطع
 ثم اعط سهم كل من تقدا
 اقسم علي رؤسهم بعدها
 فينقص او يساو او يفضل
 بكفة جواب ما ارادته
 صنع عددا في الكفة الثانية
 يخرج ما يجمعه والمسئلة
 جميع ماله به تقور
 او اخت لهما وهذا يثبت
 ثم البنات وبنات الابن
 وهكذا الجدات بالارث ثم
 واقسم عليهم بحكم الاستوا
 اثنان اصلها بغير زايد
 فاصلها ثلاثة قدر كنا
 وبنات ابن معهما من خمسة
 من ستة لا غير ما كذا وقع
 له وسهم كل من تعددا
 ان ينقسم والا صح رد

ع

أَمْرٌ وَوُلْدًا وَزَوْجَةً قَسَمَ عَلَى الرُّوسِ بَاقٍ مَجْرُحٌ عُلِمَ
فِيكَتَنِي بِمَجْرُحٍ وَإِنْ وَجَدَ مَعَ زَوْجَةٍ حَيَّةٍ وَوُلْدًا مَحْدٍ
تَبَايُنًا لِمَا بَقِيَ وَالْمَسْئَلَةُ فَاضْرِبْهَا فِي الْمَجْرُحِ وَاقْسِمَ حَاصِلُهُ
بِضَرْبِ سَهْمٍ زَوْجَةً فِي اثْنَيْنِ وَسَهْمٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ
إِصْرِهِ فِيمَا قَدْ بَقِيَ مِنْ مَجْرُحٍ لَهُ ثَلَاثٌ مِنْ ثَمَانٍ مَجْرُجٍ
بَنَتْ وَبَنَتْ ابْنٌ وَزَوْجٌ قَرَأَ فَاصِلُ رَدٍّ كَانَ سِتَّةَ عَشْرًا
يُضْرَبُ سَهْمُ الزَّوْجِ فِي الْارْبَعَةِ مَسْئَلَةُ لِلرَّدِّ فِي الْحَقِيقَةِ
وَأَسْهَمُ الْبَنَاتِ الثَّلَاثُ تَضْرَبُ فِي بَاقٍ مَجْرُحٍ فَتُسَعَا تَضْرَبُ
وَأُضْرَبُ لَمْ سَهْمُهَا فِيمَا بَقِيَ مَجْرُحٍ لَهَا ثَلَاثَةٌ فَوْقَ
أَوْ مَعَ تَيْنِ زَوْجَةٍ فَعَدَلَتْ أَوْ مَعَهُمْ أَمْرٌ مِنْ وَجِبَ
وَلَمْ يَقَعِ تَوَافُقٌ لِمَا بَقِيَ مِنْ مَجْرُحٍ وَاصِلُ رَدٍّ فَوْقَ
بَابُ تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَحْزَامِ
كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ ذَا فَرَضٍ وَلَا عَصُوبَةٍ مِمَّنْ تَوَلَّى أَوَّلًا
وَمِنْ عَلَى مَا كَثُرَ وَاحِدٌ عَشْرٌ رَجَعَتْ لَهُ رُبْعٌ مِنْ اخْتِبَرِ
مَنْ يَنْتَبِي لِلْمَيْتِ أَوَّلُهُ نَبِيٌّ أَوْ يَنْتَبِي لَابْنِ بَوْتِهِ فَاَعْلَمَ

أَوْ

أَوْ يَنْتَبِي لِلْمَحْدِ وَالْمَحْدَةِ فَانْ تَرْمِيَانِ تِلْكَ الْعَدَّةُ
وُلْدَ بَنَاتٍ وَوُلْدَ بَنَاتٍ أَنْزَلَا أَحْدًا فَسَاقَطَ وَجَدَانِ كَذَا
أَبَ لَامٍ ثُمَّ وَلَدَ الْأَخَوَانِ وَبَنَتْ كُلَّ أَخٍ وَأَطْلَقَ الْجَمْعُ
وَأَبْنَاخَ لِلْأَمِّ فَالْعَمُّ لَهَا كَذَا بَنَتْ كُلَّ عَمٍّ فَقَ لَهَا
وَكُلُّ الْأَخَوَالِ وَكُلُّ خَالَةٍ ثُمَّ الَّذِي أَذَى بِهِمْ خَتَمَاهَا
تَوْرِيثُهُمْ جَاءَ عَنِ النِّعْمَانِ وَهُوَ إِلَى مَذَاهِبِ مُنْقَسِمٍ
وَهَجْرٌ وَأَمْدُ هَبِ أَهْلَ الرَّحِمِ وَوَرِثَ النِّعْمَانُ بِالْقَرَابَةِ
وَاحِدٌ وَالسَّافِغِيُّ اسْتَسَا تَوْرِيثُ كُلِّ ذِي رَحِمٍ وَعَمٍّ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ يَظْهَرُ فَقَدِمَ الْأَقْرَبُ لَا غَرَابَةَ
يُتْرَكُ كُلُّ مَنْ قَدْ أَذَى مَذْهَبُ السَّافِغِيِّ اسْتَسَا
خَالَةُ وَخَالَةٌ وَجَدَ الْمَيْتَ لَمْ وَعِنْدَاجَتِهِمْ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا
بَوَارِثِ مَقَامِهِ وَنَزَلَ كَالْأُمِّ أَيْضًا ثُمَّ أَعْمَاءُ الْأُمِّ
وَحَظُّ كُلِّ أُعْطِيَ مِنْ نَزَلِ

جميعه ان كان شخصا واحدا
 فعند احمد يكون للذكر
 وجعل النعمان ثم الشافعي
 الا باولاد لولد الا امر
 مع انه لو مات عظم جعل
 وان تكن جماعة قد أدلت
 قدر حياة من يهمل يولونا
 لمن يدا دلي وان بعض محب
 وحوزه نصيب ذا القريب
 وسابق لوارث يقدر
 وفي استواء السبق فجعل مينا
 نصيب كل وارث للمدل به
 الا بأحوال وخالات لامر
 كان الترات حين داساويا
 عند الامام الشافعي كما وضع
 في ارجح القولين عنه وارجح

١٠

ثم

ثم جبات رحم ثلاثة
 ففي اتحاد جهة يقدر
 وفي اختلافها يترك البعيد
 كابن ابن خالة وابن خال
 او ابن خالة وبنت عم
 فابن خالة لثلاثة يجوز
 ذاعند احمد وعند الشافعي
 فيعط بنت العم ما قد تركا
 وورثوا في رحم بالجمتين
 كابن عمه مو ابن خال
 للزوج والروحة مع ذي الرحم
 وما بقي فلذوي الارحام
 كبنات اخ مع بنت بنت لهما
 من بعد فرض كان للزوجية
 او زوج مع بنتي شقيقتين
 فيأخذ النصف لغيرتين

نبوة ابوة أمومة
 فربها ثم البعيد يحرم
 حتى يصل لوارث فيستفيد
 فالمال كله لابن الخال
 نزلها ما كعمه مع امر
 وبنت عمه بثلاثة تفوز
 بقدر الاقرب مطلقا فع
 وسقط ابن خالة وترك
 لواحد يكون ذاقرا بنتين
 فيهما ورثة كل المال
 فرض بلا محب ولا عقولهم
 يجعل بعد الفرض كالتمام
 با في تراته عليهما أقسما
 بينهما نصفين بالسوية
 فيأخذ النصف لغيرتين

أي قدر كان

من غير عول كما ملأ وما بقي
ولم يقل هنا سوى أصل ستة
مثل أبي أمرو بنيت إجماعاً لهم

باب الخنثى المشكل

ومن له فرجاً ذكر وأُنثى
أو ثقبه غيرهما فخنثى
فوجد عويل بالنقصان
فولد أب خنثى مع الشقيقة
وإن مع الزوج وأمر يُلغى
والشافعي يعطيه الأقل من
وهكذا يعطي الذي قد صحبه
ويوقف الباقي إلى أن ينكشف
ومن تساوى خطه يعطاه
بفرض أو تعصيب ومما عا
أمثلة ولد له قر خنثى
أو بنت مع ولد أب خنثى

وإن

وإن يكن مع زوجها فإحوي
أو كان خنثى ولداً فقد رما
ولصف ارت ذكر وأُنثى
إن كان وارثاً بكل منهما
وإن يك الإرث بتقدير ثقبه
ذا حكمه إن كان خنثى واحداً
إعطاه ووارث من ماله
واحداً كالشافعي إن يورثي
إلا إذا ورث بحالة وكان
فأحمد ورث نصف الحالة
كواحد من ولدي أخ ظهر
أو ولد أب مع زوج وأخت أبوين
كذلك في الشقيقين في المشرقة
فليس أحمد أدق كالشافعي
وإن حسابهم ارتق فاعمل

أي على
حدسوا

٢٠

حَالَانِ لِلْحَتَّى وَاللَّائِثِينَ
 وَهَكَذَا إِنْ كَثُرُوا فَضَعَفَ
 تَكُونُ بَعْدَ عَمَلٍ مُتَابِعَةٍ
 ثُمَّ اقْسَمْنَهَا عَلَى الْمَسَائِلِ
 فَاضْرِبْهُ فِي سَهَامِ كُلِّ وَارِثٍ
 وَأَوْقِفِ الْبَايَةَ عِنْدَ الشَّافِعِ
 وَأُحَدِّثُ يَوْفَ مَا قَدْ بَقِيََا
 وَحَيْثُ لَا يُرْجَى فَنُصْفُ حَالَتِهِ
 وَمَالِكٌ يَضْرِبُ مَا قَدْ حَصَلَ
 وَيَقْسِمُ الْبَادِي عَلَى الْأَحْوَالِ
 فَاضْرِبْهُ فِي سَهَامِ وَارِثِ بِهَا
 ثُمَّ اعْطِهِ مِنْهُ إِذَا فِي الْحَالِ
 وَعَمَلُ الْمُتَزَلِّينَ فَاجْعَلِ
 وَلَقَدْ زِدَ مَسْأَلَةً عَلَيْهِ
 إِنْ كَانَ فِي التَّرَاثِ دَاخِلَيْنِ

عو.

وَحَصَلَنَ

وَحَصَلَنَ جَامِعَةً لِلْكُلِّ
 فِي وَفَقَ غَيْرَهَا إِذَا وَقَفَ ظَهَرَ
 وَإِنْ تَشَاقَسَتْ كُلُّ الْجَامِعَةِ
 وَخَارِجُ الْقِسْمَةِ جُزْءُ سَهَمِهَا
 وَالْحَاصِلُ أَجْمَعَةٌ بِكُلِّ مَسْأَلَةٍ
 هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ وَعِنْدَ
 وَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ يُوقَفُ
 وَإِنْ بَاقِيَ جَمَعَتْ كَسْرَ حَصْلًا
 ثُمَّ اعْطَ كُلَّ حَظٍّ مَبْسُوطًا
 كَمِيتٍ عَنْ وَارِثِ ابْنِ تَلَا
 مَسْأَلَةُ الذَّكُورِ مِنْ ثَلَاثَةٍ
 وَذَكَرَ أَحَدَهُمَا وَالْآخَرَ
 يَجْعَلُهَا سَتُونَ فَاقْسِمِهَا عَلَى
 اضْرِبْهُ فِي سَهَامِ كُلِّ وَارِثٍ
 لَوْ أَضَحَّ عَشْرُونَ وَمِنْ ذِكُورَةٍ

ع

ثالثة له بها حظا **ث** كد ومثله ويجمعان
لما من الاولى له والثانية يكون صح خطه معاينه
واجمع كذا الكل خشي منها يحصل له كعد عام محكما
وعدد الاحوال ومواربه فاضربه كله اذن في الجامعة
يخرج لك التصحيح قابلن به جميع ما قد اخذوه انتبه
وتارك بنتا وعمما وولد خشي وخشي ولداخ به اخذ
فبيعلان ذكران او لا وانثيين بعد ينزلا
وولد الصلب ذكر وولد اخ انتي وعكسه فاربع رخ
او حدة وولد اب وولد عم كلاهما خشي بلاشكال التسم
فاعمل بكل منهما بما سبق وهكذا فافعل على هذا النسق
ومذهب النعمان فاعمل مسئله للحالة التي تري اضرة له
واعطه القدر الاقل فاعلم ولا يضرم من معه وعمم
ففي اب وام وميت وولد خشي فخكم سابق فيه طرد
في مذهب النعمان نصف المال يعطى لخنثي ظاهر الاشكال
وسدس اللام ثم ما بقي يعطى الي ابيه عن تحقق

والشافعي

والشافعي النصف عن يقين والا يوتن ثلثه شطرين
ويوقف السدس الي ان يتضح او ان ورثا عليه تصطلح
فستة وستة مما فلا فاكثف بالمثل او وقف فاضلا
ومالك يضربها في حالتيه ويعطه ثلثا ورثا يحتويه
وسدس اللام والربع للاب وكل هذا من مصحح وحب
وان تمت عن زوجها وامر وانثيين من اخوتها للامر
وولد من ابها وامها خشي شقيق مشكل اهم
فعامل المشكل بالجرمان عند اي حنيقة النعمان
والشافعي يعطيه مثل ولده ومالك فنصف خالده يعضم
واحد نصف انونه يعي مخالفا لمالك والشافعي
اصل وصح مثل ما قد سبقا تعرف حظ وارث محققا
فبين تسعة وضعف اظهر تداخل وضعفه قد استقر
فاخترز عميل الضعف واقسمه كلتيهما فجز سهم ما علا
وفيه فاضرب سهم كل وارث واعطه الاقل من موارث
واوقف الاربعة عند الشافعي الي اتصاح او لصلح قاطع

وَاضْرِبْهَا عِنْدَ مَالِكَ فِي اثْنَيْنِ وَالْحَاصِلُ اقْسِمَ عَلَى الثَّانِيَيْنِ
 ثُمَّ اعْطِ خَنْتِي نَصْفَ مَا قَدْ جَمَعَهُ وَهَكَذَا فَا فَعَلْ بِوَارِثٍ مَعَهُ
 وَاحِدٍ كَمَا قَدْ سَبَقَ مِنْ سِتَّةٍ وَتِسْعَةٍ تَوَاقَفَا
 زَوْجٌ وَحِدٌ مَرَّاحَتُهُ لَهَا قَدْ ظَهَرَ أَنَّ خَنْتِي فَحَقَّقَ قَالَا
 فَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُمَا مِنَ التَّرَاثِ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَكُونَ مِزَانَاتٍ
 وَغَيْرُهَا يُعْطِيهِ فَرَضًا عَائِلًا وَمَا بَقِيَ يُوَفِّقُهُ لِلاِخْتِلَافِ
 وَاحِدٌ وَمَالِكٌ قَدْ قَدَّرَا نَصْفَ نَصِيبِهَا لِثَانِيَتَيَا
 وَمَذْهَبُ الْعُمَانِ لَهَا إِذَا جَاءَتْ فِي حُجَّتِهَا كَاصِلُهَا
 فَسِتَّةٌ أَصْلٌ لَهَا ذِكُورَتُهُ وَكَزَاصِلُهُ لَهَا أَنْوُثَتُهُ
 وَقَدْ تَوَاقَفَا ثَلَاثَ فَضْرٍ ثَلَاثَ الَّذِي فِي كُلِّ لَآخِرَةٍ نَصْفُ
 نَدَّ فَإِنْ قَسَمْتَهُ عَلَيْهِمَا خِيَرِ جُزْءُ سَهْمِ كُلِّ مَنِهَا
 فَاضْرِبَنَّ سَهَامَ كُلِّ فِيهِ ثُمَّ اعْطِ أَقْلَ حَاصِلِيهِ
 وَأَوْفَقَ الْبَايِ إِلَى اتِّصَاحٍ أَوْ لَوْ قَوَّعَ الصَّلَاحَ وَالسَّهَامَ
 وَعِنْدَ أَحَدٍ وَمَالِكٌ أَضْرِبْ جَامِعَةً فِي حَالَتِي خَنْتِي حَيًّا
 وَاعْطِهِ نَصِيفَ حَالِهِ وَوَرِثَ بِهَا وَمَنْ سِوَاهُ نَصْفَ مَا وَرِثَ

أَوْ عَنْ شَقِيقَةٍ وَزَوْجٍ وَوَلَدٍ أَبٌ لَهَا خَنْتِي بِاشْتِكَالِ خَلَدٍ
 لِلزَّوْجِ وَالشَّقِيقَةِ النِّصْفَانِ وَيُحْرَمُ الْخَنْتِي لَهَا الْعُمَانُ
 وَاعْطِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ النِّصْفَ لِذَيْنِ عَائِلًا وَسَهْمًا وَفَقَا
 فَسِتَّةٌ مَسْئَلَةُ الْأَنْوُثَةِ ثَبَاتِيْنِ الْاِثْنَيْنِ لِلذَّكُورَةِ
 سَطْحُهَا عَدُّ يَدٍ فَلْيُغْرِفْ عَلَيْهِمَا اقْسِمَ وَسَبْعًا وَاقِفَ
 وَاضْرِبْهُ عِنْدَ مَالِكٍ فِي اثْنَيْنِ وَكَلَّا اعْطِ النِّصْفَ مِنْ خَالِيْنِ
 وَاعْطِ خَنْتِي نَصْفَ حَالِهِ فَقَطْ وَعِنْدَ أَحَدٍ عَلَى مِثْلِ النِّصْفِ
 أَوْ تَرَكْتَ ابْنَيْنِ وَاضْحَيْنِ وَوَلَدَيْنِ خَنْثِيَيْنِ اِثْنَيْنِ
 فَاجْعَلْ لَهُمَا مَسَائِلًا مَتَابَعَهُ بَعْدَ أَحْوَالِ الْحَتَاثَا اَرْبَعَةَ
 مَسْئَلَةَ الذَّكُورِ مِنْ اَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٌ مَسْئَلَةُ الْاَنْوُثَةِ
 وَذَكَرَا أَوْ اَنْتِي أَنْ قَدَّرَا وَعَكْسُهُ فَسَبْعَتَيْنِ ثَبَاتَا
 وَيَجْمَعُ الْاَرْبَعُ فَدَّ عَدَدَا فَاعْطِ كَلَّا أَقْلًا أَبَدًا
 عِنْدَ الْاِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَاقِفَ حَتَّى لِكُشْفِ أَوْ لِصُلْحٍ فَاعْرِفْ
 وَعِنْدَ مَالِكٍ أَضْرِبْ قَدْ فِي اَرْبَعِ أَحْوَالِ خَنْتِي عَدَدًا
 يَحْصُلُ شَلُوقًا قَسَمْتَهُ عَلَى كُلِّ فَيَبْدُ وَجُزْءُ سَهْمِ جُهِلَا

٢٠ فاضرب سهام كل شخص فيه واحفظ له جميع ما تلفيه
ثم انسب الواحد للاربعة واعط كل امته تلك النسبة
ومذهب النعمان يعطي الحثي في هذه الصورة خطاين
واحد كالشافعي ان يري في ممالك في الحكم ان لم يريجا
باب ارث المفقود

ان خفيت اخبار وارث فقد عومل بالاضر وارث وجد
مشارك في قسمة الترات في اخذ الاقل من ميراث
وان حال دون حال ورثا لم يعط سببا من ثرات ورثا
وان يرن بالاستواء فيهما يعطى نصيبه الذي قد حتما
ويوفق الباقي ان تظهر احيانه او انا قد قبرا
فاجعل لمفقود فقط حالين واحبل ثلاثة لمفقودين
وهكذا تزد حال واحد بعدد المفقود ان تراه ايدا
واعمل له مسلة الحياة ومثلها لحالة الممات
وحصلن بينهما بالنسب جامعة علمهما اقسمة نصيبا
وقابلن بين نصيبين من ثم اعطه الاقل والزايد

فان

فان تمت حفصة عن زوج وام وجده ايضا واخت لادم
وعن اخ يساوا قد فقدوا وطلب القسمة من قد وجد
فاجعل له مسلة الحياة من حي وكزلمات قد زكن
وقد توافقا بشيخ فاضرب تسعا الذي في كل اخري نصيب
والحاصل اقسمة علي الحالين يخرج جزء السهم عن يقين
فيه اضربن سهام وارث خلا واعطه الاقل مما حصل
واوفق الباقي عن الذي وجد الي ظهور حالة الذي فقد
وان تمت عن جد مع اخ شقيق وعن اخ لاب مفقود حقيق
فاوفق السدس عن الموجود الي ظهور حالة المفقود
وهكذا ان صحبوا زوجا وام كان التنازع فيه للجد وام
وان تزي زيدا وعم واوجدا وخالد او غاما قد فقد
وكلمهم انباء بكر الهالكى عنهم وعن زوجته مبارك
فالحياة عدل اجعل ونصفه الي الممات حصل
وموت واحد فكد يلحق ثمة الثلاث بينهما توافق
يجمعها ست وتسعون اقسمة علي الثلاث جزء سهم تعلم

فاضربه في سهام وارث حصل واعطه من الحواصل الاقل
 والباقي اوقفه للغائبين الى حياة او ممان موقنين
 وان يكن مورثا من فقدا انتظر التسعين عندها
 ذان يك الغالب في السر سلامة كنجره او اسر
 وان يكن غالبه هلا كان يمر موضعا ممثلا كما
 اربعة من السنين ينتظر ويقسم المال على الذي حضر
 وينتظر عند امام الهجرة سبعين او خمسة وعشرة
 والسافعي عند المعتبر ان يغلب لطن وعند الله
 وعند اي حنيفة تسعين او مائة او معها عشرين
باب ارث الحمل
 ان طلب الفسمة وارث وقف للحمل اكثر النصيب الموتلف
 لذكرتين اثنتين او اثنتين وعينه يعطى الاقل واليقين
 وساقط لا تعط شيئا ابدا بذا استقر الحكم عند احمد
 واوقف النعمان حظ واحد يضرع عن الحمل وقد الزايد
 ومالك اوقف كل المال لوضع حمل وبيان الحال

والسافعي

والسافعي اوقف حظ عدد للحمل ضرعه فاعتمد
 ثم الصحح لم يقدر ذالعدد وقيل اربعاء ودام يعتمد
 وتنقض الفسمة بعد الوضع ان ظهر الحمل بضده فنج
 مثاله زوج وامر ولها عرس اب حبي وممان قبل
 فاحمد ورث نصف اعلا للنزوح والسدس لاجلا
 واوقف الثلثين عايلين الى ظهور الحمل عن يمين
 واوقف النعمان نصف اعلا والنصف والثلث لذين او صلا
 ومالك اوقف ما قد تركت ولم تحب ورثا ان طلبت
 والسافعي اوقف ثلثي الزان اذا اضركون حملها اثاث
 وان تمت عن زوجة ابن حليل وابن ابن كان في المقابل
 وطلب ابن الابن قسم المال فاحمد ورثته في الحال
 ثلث التران موقوف الثلثين لوضع ذان الحمل والتميين
 ورث النعمان نصف اكلا له بن ابنا واوقف فاضلا
 ومالك اوقف كل مالها لوقف فضع ذان حمل حملها
 والسافعي كمالك فيوقف وقيل لابن ابن خمس صرف

باب ميراث العرقا وخوهم

وإن ميت مستور ثان بغير أو حوه كموت هدم أو حرق
 وجهل السابق موثا لم يختلف الوراثان فالوراثان
 لكل شخص من تلامذته دون الذي يرثه منه انتبه
 وإن جرى الحلف بقى الميراث بينهما وخارزه الوراثان
 بعد تحالف علي إبطال ما قد ادعا وارث كل منهما
 مثاله زيد وعمر وأخوانهما قاتل بهدم ومما عتقان
 وجهل السابق موثا منهما ولم يقع حلف لوارثيهما
 وكان قد حلف كل معتقا فارق كل واحد تحققا
 لمعتق الآخر بالتحالف فلا تداع وبلا تحالف
 وإن جرى الخلاف فيمن سبق ورثت كل معتق من اعتقا
 بعد تداع وتحالف حذر كل علي إبطال دعوي الآخر
 ومال كل واحد لمعتقيه ولا يكون وارثا إلى أخيه
 ذامد هب ابن حنبل بالضبط ويمنع الغير لفقد الشرط
 وإن يكن كلاما قد هلكا عن أمه وبنته وتركها

ذلك

ذلك دنائير الزيد مثر ثم لعمرو وضعها يقدر
 ورث لعمرو من تراث زيد فاد دنائير بلا ترديد
 وضعها تراث زيد وعمرو يصم كل ما حواه قدرا
 إلى الذي قد حازه ورثته يقسم علي جميعهم تراثه
 فما زيد الذي يحويه شك يكون بين وارثيه
 وصار مع عمرو إلى الوراث تاد دنائير من التراث
 وإن جرائتنازع يعمن سبق ورثت أمه وأمه ومن عتق
 مع حلف لكل وارث علي إبطال دعوي غيره مفضلا

باب الولاء

ثم الولاء عصوية في المعتق نعمة انعمها بالمعتق
 له التهامر كالتهامر النسب فلا يباع كالبوة الأب
 فكل من اعتق عبدا وعتق عنه باذنه له الولاء استحق
 ثم علي ولاده وحفدته كذا علي عتيقه وعتقته
 وإنما يثبت في الفرع إذا لم يكن قد مس برق قبلها
 فإن يكن مس برق وعتق فمعتق له إذا به أحق

١٠٠

ولم يكن لاحد الابوين حرية كاملة الاصلين
 فان يكن ابوه حرا الاصل وامه عتيقة بالكل
 او عكسه فلا ولا عليه لمعتق امه ولا ابيه
 فاعند احد وابي حنيفة مغليين جانب الحرية
 ومالك والسافعي غلبا جانب رق ان يلك المعتق ابا
 وانما يثبت في الفرع الولد الى ابوين امه ان حصل
 ان اباه كان اذ ذاك رقيق لان يكر جرا اصيلا او عتيق
 فان تزوج الرقيق معتقه فما اتى بينهما واطلقه
 اجعل ولا ملو في الام وارثه له علي ذاك الحكم
 وجره مولي اب ان اعتقه من معتق الام الذي قد سبق
 ومثله في الحكم مولي الجد ان اعتقه قبل اب فاستقد
 ثم جره موال للاب ان اعتقوه بعد جد الب
 عند الامام السافعي على الرق فالتووي بروضة لداخ
 ثم له احكام منها الارث وهو الذي فيه هذا البحث

وليس

وليس يورث الولد مطلقا وانما يورث به من اعتقنا
 وبعد عاصبه لومن ولا مرتبا كنسب قاصلا
 فان يكن اعتق عبدا وترك ثلاثة بنين كل قد هلك
 اول عن ابن وثان اربعة وثالث عن خمسة مجتمعة
 ومات ذاك الصبي عنهم فاشبه ميراثه لهؤلاء العشرة
 ولا تتساوى في العتق بمحض عتاق كمعتق معتق
 وركبوه من ولا ونسب نحو ابي المعتق ومعتق الاب
 كمالك عن معتق لاجبة وعن ابي معتقه فانتبه
 فارثه الى ابي معتقه لانه عاصبه بعنتقه
 وقد سئل عن تين نحو الكوفة السافعي بمجلس الخليفة

باب قسمة التركات

وكل ما قدم من تاصيل كذا من التصحيح للاصول
 فهو وسيلة لتقسيم التركة وفيه اوجه تقرب مذركه
 اعدا داربع بها قد حصل تناسب لكنه انفصلا
 اصل كبير وبها يستخرج غالب مجهول لهم فينتج

كاتنين بالنسبة للاربعة وهكذا ثلاثة مع ستة
 ولطرقها كثيرة في العمل فلنقتصر على الذي هو اجل
 فخط وارث من المسئلة معادل لحظه في التركة
 فاؤل سهام كل وارث والثاني ما صح للتوارث
 والثالث المجهول ثم الرابع متروكه من بعد متابع
 فان تكن محصورة بالعد وقد تساوي قدرها بالحد
 فاضرب سهام كل شخص فيها والحاصل اقسمة على ثانيا
 فخارج بالقسم حظ من ورث جعلت بمجموع القيم مكان
 وان تخالف قيم اعيانها مثل العقارات وما يكون
 وان يك انقسامها لا يمكن مقامها وفيه فاضرب واقسم
 فخرج الغير اكد اقم واخترين ايضا كالتألف
 كمت عن امر واخترين لها فاضرب لام سهمك بقيننا
 متروكه من ذهب ستونا يخرج ما يخصها في المقسم
 وحاصلها على السبع اقم واضرب لكل اخت لام
 وهكذا فاعمل لكل اخت لام

نصيبها

نصيبها في السنين ثم حاصله فانقسم على السبعة اصل المسئلة
 وان يكن بتركة كسر حصل بسطتها من جنسه وما انقل
 اقم مقامها واقسم كلما بيد وعلي يخرج كسر علما
 من غير بسط لسهام الوارث يخرج نصيبه من الموارث
 كشارك فيها مع الستين ثلاثة وتلدش عينا
 فبسطها اضر بن فيه الاسها والحاصل اقسمة على اصل سما
 والخارج اقسمة على الثلاثة يخرج لكل حظ في التركة
 وان تشا ايضا بسطت من جنس كسر التركة المعادلة
 واستقر عن قسمة خارج على مقام كسر الذي قد حصل
 وان يك البعض من الوارث قد حاز عرضا كان في الترات
 واخذ الباقيون نقدا فاطرح سهام اخذ من المصحح
 وما بقي اقسمن عليه لنقدا يخرج جزر سهمها معدا
 فاضرب في سهام اخذ لقرض يخرج قيمة لقرض انقض
 وفي سهام اخذ لنقدي يخرج لكل حظ من عد
 وان يجز عرضا ويعطي نقدا من عنده ورودة عدا

فرد علي التقدا وانقص منه
 كما مضى وجزء سهمها اضر
 كثار في صورة المباهلة
 واخذ الزوج لذل العبد
 فاعمل بما قدمت فيها تعلمها
 وان يكن لميت دين على
 دين او ناضضا على المسئلة
 فاضربه في نصيب كل
 فان يساوي قدر ما عليه
 وناضضا اقسيم علي ما بقيا
 سهام من عليه دينه يقير
 فاضربه في سهام كل من بقي
 وان يكن زاد علي منابه
 وما بقي اقسيمه علي سهام
 يخرج جزء سهامها فاضربه في

بما

بما يخصه بد ين مقرر
 وان يكن عن ارثه المفروض له
 من ناضض وما بقي بعد اقسيم
 وتارك ابنا له عليه
 وابنين اخرين ثم تركا
 فاعمل بما قد مر بظهر للمدين
 ما خص من دين او عين يقين

كتاب الوصية

وصية من غير مال عرف
 وهي به تبرع بالمال
 اركانها اربعة بليغة
 تخرج من مكلف مختار
 ان لم يكن عاين موقعا
 بلفظ موص او بخط ثابت
 وصح ايصاه لبعض الورثة
 كذا برأيد علي ثلث الترات

بعد الذي قد خصصه من ناضض
 بما نقص عن خطه استكملة
 علي ذوي الميراث غير الملزم
 شين دينارا وما له فيه
 مثليه او مثلا او امثلا احكاما
 ما خص من دين او عين يقين

بالامر بعد الموت بالتصرف
 من بعد موت الموص لا في الحال
 موصي وموصي وبه وصيغه
 ميز قول لو من الكفار
 فان يعاينه فقوله ابطلا
 بقول وارثيه او يمينه
 اذا اجاز الباقي ممن ورثه
 للاجنبي اذا اجاز الوراث

وَمَحْ اَيْضًا اِنْ تَكُونُ مُطْلَقَةً وَانْ تَكُونُ صَدْرًا مُعْلَقَةً
وَجَازًا اِنْ يُوَصِّي مَنْ لَيْسَ لَهُ وَرَثَةٌ بِالْمَالِ الَّذِي حَصَّلَهُ

فصل

مَنْ لَمْ يَتْرِكْ خَيْرًا عَرَفًا بَأَنَّهُ الْمَالُ الْكَثِيرُ عَرَفًا
وَصِيَّةً مِنْهُ بِخَمْسَةِ اِلَى قَرِيْبِهِ الْفَقِيرَ اِذَا بِهِ صِلَا
اِنْ كَانَ اَوْ يُوَصِّي اِلَى مُسْكِيْنٍ اَوْ عَالِمٍ فَقِيرًا اَوْ مَدْيُونٍ
وَوَاجِبًا اَيْضًا اِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقٌّ وَهُوَ لَمْ يَسْتِ
يُبَاحُ اِنْ كَانَ بِهِ يَمِيْنَةٌ وَكَرِهَتْ اِنْ لِلْفَقِيرِ وَرَثَةٌ
وَحَرُمَتْ اِنْ اُرِيدَ عَنْ ثَلَاثٍ لِلْاَجْنَبِيِّ وَمُطْلَقًا لِلْوَارِثِ
ذَا اِنْ يَكُنْ لِلْمَوْصِي وَارِثًا رُوْحًا فَقَطْ وَزَوْجَةً كَذَا فَلَا
يُتْرَكُ اِنْ كَانَ اَوْصِي لَهُ وَارِثًا اَوْ لَا عِنْدَ مَوْتِ حَلِّهِ
وَيُجَازَى وَرَدَّ بَعْدُ وَمَا قُبِيْلَ ذَلِكَ لَا يُعْتَدُ
فَإِنْ يَكُنْ اَوْصِي لِشَخْصٍ وَارِثٍ وَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ وَارِثٍ
صَارَتْ لَهُ وَصِيَّةٌ كَالْاَجْنَبِيِّ وَعَكْسُهَا صَارَتْ لَوَارِثِي
وَأَسْتَرْطَوْا قَبُولَ جَمْعٍ مُخَصَّرٍ لَأَنْ تَكُنَ لِحَقَّةٍ لَا تُخَصَّرُ

مَحَلُّهُ

مَحَلُّهُ بَعْدَ قَضَائِهِ وَثَبَّتَ الْمَلِكُ لَهُ مِنْ حَبِيْبِهِ
وَإِنْ يَقِلَّ رَجَعَتْ فِي وَصِيَّتِي أَوْ أَفْنِي أَبْطَلْتُهَا لَأَنْ تَثْبُتَ
وَمَا لَهَا ذِكْرٌ مِنْ أَحْكَامِ فُقَهِيَّةٍ عِنْدَ أَحَدِ الْأِمَامِ
بَابُ الْمَوْصِي لَهُ مِثْلُ النَّصِيْبِ وَالنَّصِيْبِ وَالْمِثْلِ
مِثْلُ النَّصِيْبِ وَارِثٌ مَنْ أَوْصَى صَحْتَ وَصَايَاهُ اتِّفَاقًا نَصًّا
فَإِنْ يَقِلَّ مِثْلًا أَوْ نَصِيْبٌ فَقَدْ جَرَى الْحَقُّ فِي النَّصِيْبِ
فَالِكُ وَاحِدٌ قَدْ صَحَّحَ وَالشَّافِعِيُّ عَلَى الْأَصَحِّ قَدْ حَاجَا
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَايَاهُ فَبَطَلَتْهَا لَأَنْ تَقْتَضِيَ عَلَيْهِ
فِي نَصِيْبٍ وَارِثٌ مَعِيْنٌ أَوْصَى لَزِيْدٍ فَلَهُ ثَعْلَتَيْنِ
مِثْلُ نَصِيْبِهِ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ الْأِمَامِ مَالِكٍ وَفَاضِلَةَ
اِقْتِسَمَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَاثَةِ كَأَنَّهُ الْمَوْجُوْدُ مِنْ تَرَاثٍ
وَعِزُّهُ يَزِيْدُ عَلَيْهِمَا مُعْتَبَرًا مَادُلَ وَارِثِيهَا
فَتَارِكُ أَسْبَاحَهُ وَأَوْصَى مِثْلَ النَّصِيْبِ مَالِكٍ قَدْ خَصَّصَا
جَمِيعَ مَالِهِ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ وَحَيَّرَ مَرَايِنَهُ وَلَا سَتَى لَهُ
وَالْغَيْرُ لِلْمَوْصِي لَهُ مِنْ مَالِهِ نَصْفًا وَلَا بَنَهُ عَلَى مَنَوَالِهِ

وَتَارِكِ ابْنَيْنِ وَأَوْصِي بِحَكْمَا
فَمَالِكَ يُعْطِيهِ نَصْفُ الْمَالِ
وغيره بالثلث قد أعال
وَبِنَصِيبٍ مَنْ مَنَعَ لِمَا نَعِ
وَبِنَصِيبٍ وَلَدَهُ وَكَانَ لَهُ
مِثْلُ نَصِيبِ ابْنَتٍ ثَلَاثًا كَالْمَالِ
أَوْ بَعْدَ غَيْرِهِ مُعْتَبَرًا
وَبِنَصِيبِ ابْنَتٍ نَصْفُ التَّرَكَةِ
وَمَالِكَ يُعْطِيهِ نَصْفُ الْمَالِ
وَإِنْ مِثْلُ وَاحِدٍ مِنْ وَرَثَةٍ
فَاعْطِ عِنْدَ مَالِكِ الرَّئِيسِ
وَمَا يَبْقَى اقْصِمْنَهُ عَلَيْهِمْ
وَالْغَيْرُ يُعْطَى كَقُلُوبِهِمْ لِنَصِيبِ
عَلَيْهِمْ فَرُوحَةٌ وَإِذَا مَرُّ
وَمِثْلُ وَاحِدٍ لَمْ يَرَوْا وَصِي
فَحُصِّنَ الْمَالُ بِهِ قَدْ خَصَّ

عند

عِنْدَ لَا مَالًا مَالِكٌ وَالْغَيْرُ
وَإِنْ مِثْلُ وَارِثٍ لَوْ كَانَ
كَتَارِكِ أَرْبَعَةٍ مِنَ ابْنَيْنِ
أَرْبَعَةٌ لِلْأَعْدَامِ مِثْلُ
سَطْحَمًا عَشْرُونَ زِدْ عَلَيْهَا
ثُمَّ اقْصِمِ الْعَشْرِينَ أَجْعِلْهَا
يُخَصُّ كُلُّ حَسَنَةٍ مَنفَرْدًا
وَإِنْ مِثْلُ وَاحِدٍ وَيُطْلَقُ
قَدَرُهُ مَوْجُودٌ اقْصِدْ وَصِيَّ
كَذَلِكَ لَوْ كَانَ وَلَكِنْ قَدْ حُجِبَ
وَإِنْ بَعْضُهُمْ لِنَصِيبٍ وَارِثٌ
وَهَكَذَا تَزِيدُ مِثْلًا وَاحِدًا
عَلَى عَدَدِ الضَّعْفِ أَنْ تَزِيدَ

فصل في الوصية بالأجزاء

وَمَنْ يَكُنْ أَوْصِي بِحِزْبٍ أَوْ بِشَيْءٍ
فَوَارِثٌ يُعْطِيهِ مَا شَاءَ مِنْ
أَوْ حِظٍّ أَوْ نَصِيبٍ وَتُسَطَّاهُ
مُؤَلٍّ بِهِ الْوَفَاءُ مُقْتَرَنٌ

وَإِنْ بَسَمَهُمْ كَانَ قَدْ أَوْصَى لَهُ فَالْسُّدُسُ عِنْدَ أَحَدٍ يُعْطَى لَهُ
 وَعِنْدَ بَيِّ حَقِيقَةٍ يُعْطَى الْاَقْلُ مِنْ سُدُسٍ وَسَهْمٍ وَارِثٍ اَقْلُ
 وَمَالُكَ يُعْطِيهِ مِمَّا يَنْقَسِمُ سَهْمًا مِنْ اَصْلٍ اَوْ مَصْحُوحٍ عِلْمٍ
 اِنْ كَانَ وَارِثٌ لَهُ مُسْتَعْرِقًا وَمَثْنًا اِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا
 وَالشَّافِعِيُّ قَالُ يَرْجِعُ اِلَى تَقْسِيمِ وَارِثٍ بِمَا تَمَوْلَا
 فَاِنْ يَكُنْ اَوْصَى بِحِزٍّ قَدْرًا فَاَعْطَ لَهُ مِنْ مَخْرُجٍ مَا قَدْرًا
 ثُمَّ اَقْسَمَ الْبَايُ مِنْ بَعْدِ عَلَى مَسْئَلَةِ الْوَرَاثَةِ مِثْلَ مَا خَلَا
 اِلَّا اِذَا زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ وَلَمْ تَحْزُ وَرَاثَةً فَثَلَاثَةُ اَحْتَمَ
 وَالتَّلْبِيسُ اَقْسَمَ عَلَى الْوَرَاثَةِ كَاَنَّهُ الْمَوْجُودُ مِنْ تَرَاثٍ
 وَإِنْ مَخْرُجَيْنِ اَوْ اَكْثَرَ اَوْصَى فَحُذِّ مَقَامًا جَامِعًا مَحْتَصًا
 مِنْهُ حُذْنُ حِلَّةِ الْوَصِيَّةِ وَمَا بَقِيَ اَقْسَمَ عَلَى الْمَسْئَلَةِ
 ذَا اِنْ اَجَارَ الْوَارِثُونَ كَلَامَهُمْ فَاِنْ يَرِدُ وَكَلَامُهُمْ اَوْ يَعْصَمُ
 تَخَاصُّصًا الْمَوْصِي لَهُمْ ثَلَاثًا فَقَطْ وَوَارِثُوهُ ثَلَاثِي الَّذِي اَنْصَبَ
 فَوَاحِدٌ ثَلَاثَةُ مَقَامِ الرَّدِّ اَقْسَمَ عَلَى سَهْمِهِمْ بِالْعَدِّ
 وَالتَّلْثَانِ اَتْنَانِ يَقْسِمَانِ عَلَى سَهْمٍ وَارِثٍ عِيَابِ

فان

فَاِنْ يُحْزِرُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ رَدًّا اَوْ اِنْ يَحْيِي وَاجْمَعُونَ فَرْدًا
 مُحْصَلَتَيْنِ لِلرَّدِّ وَالْاِجَارَةِ جَامِعَةً بِالنَّسَبِ لَا رِبْعَةً
 وَاقْسَمْنَهَا بَعْدَ اَعْلِيَّاهُمَا بِخُرُوجِ حِزِّ سَهْمٍ كُلِّ مِنْهُمَا
 فَمِنْ اَجَارَ اَوْ اَحْيَا يَضْرِبُ سَهْمَهُ فِي حِزِّ سَهْمٍ يُطْلَبُ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْرًا اَوْ قَدْرًا يَضْرِبُهَا فِي حِزِّ رَدِّ عَدًّا
 وَلَنْ تَرُدَّ اِجْرًا وَصِيَّةً عَلَى مَالٍ عَمِلْتَ مِثْلَ عَوْلٍ حَصَلَا
 فَاِنْ لَزِمَ بِحَمِيٍّ مَالِيهِ وَلِصْفِ الْحَالِ اِنْ خَالِهَ
 فَاَقْسَمَ تَرَاثُهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ اَوْ ثَلَاثَةٍ فِي الرَّدِّ وَالْاِجَارَةِ
 وَإِنْ يَحْيِي وَكَلَامُهُ ذَا الْمَالِ فَتُسَعِّدُهُ يُعْطَى لَابْنِ الْحَالِ
 وَمَا بَقِيَ وَمَوْثَمَانِ اِسْتِخَاعٍ لِلْمَوْصِي لَهُ بِالْكُلِّ مِنْ غَيْرِ تَرَاعٍ
 وَخَالَفَ السَّبْطَ لَدَا وَانْقَرَا وَقَالَ ثَلَاثَانِ لَهُ لَا اُرِيدَا
 وَإِنْ اَجَارَ اَوْ اَصْلَحَ النِّصْفَ فَقَطْ وَنَالَ اُرِيدَا
 وَالْمَوْصِي بِالْمَالِ لَهُ تِسْعَانِ يَعْرِفُ مِمَّا مِنْ لَهُ اَعْيَابِ
 وَمَالُكَ يُقْسِمُ كُلَّ التَّرَكَةِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فِي الْاِجَارَةِ
 وَالتَّلْثَانِ فِي خَالَةِ رَدِّ لَهَا ذَا اِنْ يَحْيِي اَوْ يَرُدُّ لَهَا

في التلبيس
 في التلبيس

وَنَصْرَتُهُمُ الَّذِي رَأَوْا ۖ يُعْطَىٰ لِكُلِّ حَسَبِ مُدْعَاةٍ
وَصَاحِبَاءَهُ وَاقْفَالًا ۚ
بَابُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ بِالْأَنْصِبِ وَالْأَجْزَاءِ
وَأَنْ يَكُنْ بَعْدَ النَّصِيبِ وَصِيٌّ بِحِزْمٍ مِنْ مَتْرُوكِهِ وَخَصًّا
فَرُدَّ عَلَىٰ مَسْئَلَةِ الْوَرَاثَةِ مِثْلَ نَصِيبِهِ مِنَ التَّرَاثِ
ثُمَّ عَلَىٰ مَجْمُوعِهِ الْمُخَصَّرِ مَقْدَارَ كَسْرٍ مِنْهُ فَوْقَ الْكَسْرِ
وَمَا خُصِّلَ مِنَ الزِّيَادَتَيْنِ حُطُوطٌ وَرِثَانٌ مَعَ الْوَصِيَّتَيْنِ
وَأَنْ يَدَاكُسَرَ عَمَّا يَجْتَمِعَانِ بَسْطَةٌ مِنْ حِزْمٍ ذَاكٍ أَجْمَعًا
فَمَنْ لَهُ ابْنَانِ بَعِيرٌ زَائِدٌ وَكَانَ أَوْصَىٰ بِنَصِيبٍ وَاحِدٍ
وَبَعْدَهُ أَوْصَىٰ بِثُلُثِ الْمَالِ فَرُدَّ عَلَىٰ عَدَمَائِهِ الْحَالِ
مِثْلَ نَصِيبِ أَحَدِ الْبَنَيْنِ وَمَوَازِنَ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ
وَرُدَّ عَلَىٰ الثَّلَاثَةِ الْمُجْتَمِعَةِ كَنَصْفِهَا بِتَصْيِيرِ أَرْبَعَةٍ
وَتَصْفَايِقِنَا وَابْطِاطِ الْجَمْعِ حِزْمٍ لِذَلِكَ الْكَسْرِ لِسَقَةِ زَكْنٍ
وَأَنْ يَكُنْ قَبْلَ النَّصِيبِ وَصِيٌّ بِالثَّلَاثِ فَلِلْوَصِيِّ لَهُ قَدْ خَصًّا
لَهُ وَيُعْطَىٰ ذُو النَّصِيبِ الثَّلَاثَا وَمَا بَقِيَ بَعْدَ يَكُونُ ارْتِثًا

وَأَنْ تَرُدَّ أَجْزَاءُ وَصِيَّةٍ إِلَىٰ الْعَمَلِ الْمَقْدَمِ وَتُؤَدَّ

هَذَا

هَذَا صَحِيحٌ مَذْهَبُ ابْنِ حَنْبَلٍ وَالْحَكْمُ عِنْدَ غَيْرِهِ كَالْأَوَّلِ
فصل في الجمع بين الوصية بمثل النصيب وبين ما يملكه الجز
وَأَنْ يَكُنْ الْخِزْمُ الْمُرَادُ تَكْمَلُهُ إِلَىٰ نَصِيبٍ مَنْ يَكُنْ عَيْنٌ لَهُ
فَرُدَّ عَلَىٰ لِأَصْلٍ أَوِ الْمَصْحُحِ مَا فَوْقَ ذَلِكَ الْكَسْرِ مِنْهُ تَخْجِ
وَاعْطِ ذَا النَّصِيبِ مِنْهُ مِثْلَهُ وَمَا بَقِيَ بَعْدَ لِلْوَصِيِّ لَهُ
وَأَنْ تَرَاكُسَرَ عَمَّا يَجْتَمِعَانِ فَابْسُطُهُ مِنْ حِزْمٍ لَهُ وَوَرَعًا
أَوْ بَسْطُهُ أَوْ طَرَحَ مِنْ الْمَقَامِ ثُمَّ اقْسِمِ الْبَايَةَ عَلَىٰ السَّهْمِ
أَنْ يَنْقَسِمَ كَفِيٍّ وَالْأَفَاضَرِ كَامِلُهُ أَوْ وَفَقَهُ فِيهَا أَحْسَبُ
كَهَالِكٍ عَنْ حَمْسَةِ بَنِينَ وَكَانَ قَدْ أَوْصَىٰ لِزَيْدٍ حَمِينًا
مِثْلَ نَصِيبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ لَعَمْرُؤُا بِمَكْمَلِ الْمِثْلِ لِنَصْفِ مُسْتَقَرٍّ
فَرُدَّ عَلَىٰ الْخَمْسَةِ مِثْلًا وَادْفَعَا لِزَيْدٍ وَاحِدًا وَعَمْرُوًا رُبْعًا
فَأَنْ يَكُنْ مِثْلُ النَّصِيبِ اسْتَكْمَلَهُ فَصَاحِبُ الْخِزْمِ أَذِنَ لَمْ شَيْءٍ لَهُ
كَمَنْ لَهُ ابْنَانِ وَقَدْ أَوْصَىٰ لِزَيْدٍ مِثْلَ نَصِيبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ لِزَيْدٍ
لِحَالِهِ بِمَا يَكُلُّ النَّصِيبَ لَثُلُثِ الْمَالِ فَمَالَهُ نَصِيبٌ ١٠٠٠
فصل فيما إذا أوصى لشخص بمثل نصيب أحد ورثته

بما من المال

فرد

فرد

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ الْمَسِيرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا



وان يكن بعد النصيب عطفًا
 ثم لم يروى نصيبًا لآ
 وزد عليه مثل من شبه به
 ثم اخرج المعطوف من العدد
 وما جمعت اقسام علي السهام
 هذا اذا كان صحيحا ما خرج
 معه صحيح فابسط المقام من
 وفي المواضع ضرب الاسهم في
 وزده خط منسبه به اجمعا
 فما نكح النصيب وزعنه
 في جزء سهم وهو ما قد بقي
 بسط المعطوف ومستثنى صفا
 كذا راما وزوجة وعم
 ربحا له ثم ليكر او صبي
 نصح من حكر وجزء السهم اي
 جزاء من المال للزيد وصفا
 جزاء من المال فحقت اصلا
 وخذ مقاما م كسر بها انتبه
 وبسط مستثنى علي الباقي زد
 يخرج نصيب السهم بالتمام
 فان يكن كسرا فقط او اندرج
 يخرج كسر الجزء واقسم ما زكن
 مقام كسري الوصية اعرف
 والحاصل اضرب في مقام جمعا
 بضرب اسهم التران منه
 من المقام بعد ما ان تلقيا
 وسهم من شبه فيما الفا
 اوصي للزيد مثل زوجة وصم
 بمثل الامر غير سدس نصفا
 فاضربه فيما خصه من عدلطي

كتاب الاقرار

وان اقرار الوارثون كلهم بوارث معين يحجبهم
 فاقبض ميراثه مع السب واعطه القدر الذي له وحب
 كميت عن خمسة من اخوة فربا بابر لاجيم فاقبض
 ميراثه ونسبا فباء حذ كل قران مبيتهم وبيدوا
 عند الامية الثلاث ذوا حب والسافي لانتين السب
 وان يكونوا كلهم قروا بمن شاركهم فيما بايد بهم كمن
 مان عن ابنين اقرارا باني شر كهم في المبيت قد في
 ومثل هذا ما اذا اقرارا ابن باني فالقران قسرا
 بالاسموا بينهما نصفين كل له نصف بغير من
 فان ثبالت معا اقرارا وانكروا الثالث ثانيا طرا
 فيدفع الاول نصف المال لثالث للاخذ بالمقابل
 وثلت ما في يد الشاخي في باطن فلا تقرب ثان
 يخرجك مذ يدخل قتل فيها ادخلن اخوك فكر نسبا
 وان اقر بعضهم بحاجب وانكروا الباقيون ذافا وحب

تراثه له وان مشاركا
كثارا واختا لغير امر
افرت الاخت للاقربانية
فتأخذ البنت سديرا اخت الام
فان يكن اقرا بالاختين
وثلثه بينهما نصفان
وان اقرا احدا لاثنين
ثالث كان وانكوا اخر
فثلث ما في يده يعطيه له
فان يكن لازم ذا الاقرا
قسمت كل حظ ذاك الوارث
كان ثوب عن زوج وام واخت
سهما مرتبة لسميهم العاصب
ان انكر الزوج وامر قولها
والربع للزوج كذا السدس
خاصة فيما له وشاركا
واختا لها مع امها وعم
لميتهم مع نكركا في الغيبة
وهو الذي كانت من الارث تضم
لامها منه اعطها الثلثين
فنصف تسع المال بحريان
الحائزين ماله شطرين
لم يثبت النسب علي ما فروا
وذاموا القدر الذي استغله
دخول وارث يكون طاري
علي سهام وارث وحادث
افرت الاخت ببنت فتضم
واقسم علي ذاسهم المخت نصيب
فان يعقد قايك النصف لها
وما بقي منه فعاصب يضم
وهذه

وهذه مسألة عجيبه
ونسبت المالك في الغالب
فان يكن لا ينفصل القرشي
كما اذا اقتر زوج وارث
وان يكن اقرا به يزيد
الا اذا صدق بالورثه
ووجدت زيادة الاقرا
كموتها عن زوجها واختين
افرت اخت بشقيق ظهرا
فتمن المال لها تسعة صلح
له وان زوج لها قد صدقا
ويديعي الشقيق يديسهما
والباقي بعد حظ من افرت
ضارب في التسعة كل منهما
طاء علي حي فنصف يخرج
يد غونها عقر بتحت طوبه
للحكم فيها بلزوم العاصب
من فرضه الذي له لا يعطى
باحث او اخ او مالا يرثوا
عز حصة الانكار لا يفيد
فما نفي احري بان تورثه
مسائل عاليت بلا تخلف
للآب والامر شقيقين
والزوج والاخري يقال انكر
وباق ثلث عايل تسهت فضله
فيدعي اربعة لها بقا
وجملة الاسهم حي حتما
تسعة اسهم لها استقرت
بما له من السهام فاقسمها
وما لكل فيه فاضرب بينج

اثنتان للزوج والمقر به
 وان يك الزوج موالدي اقر
 كان له اربعة تزويج
 اما اذا انكرت من قر به
 فان تكن احدا مما اقرت
 والزوج منكرا لما قد اثبتا
 تشبها الاختان وموئيك
 اولها موضع في يد المقر
 ثالثها تعطى لبنت المالك
 وعندنا الاول فيها اجود
 وان تعدد المقر واتحد
 فاعط من انكر ما يخصه
 ومن اقر حكمهما اقرا
 فشارك بنتين مع عمين
 وانكر السمان من اقرا
 به فيحوي كل من قد اثبتا

ما زاد في الاختان

ما زاد

ما زاد في الانكار عن خطيها
 وان تعدد المقر واختلف
 كان يشخص ابنتان قرتا
 فقالت الاولى موان ابينا
 فاعط كل منهما بالصفة
 فان اردت عمل الاقرار
 وتعددت مسألة لمن اقر
 وحصلت بالنسب اربعة
 ثم اقسمنه على المسائل
 فمن لم يبي من اي مسألة
 وما يريد عن نصيب من اقر
 واعطه الجميع ان اسقطه
 كمالك عن عمه وعن ثلاث
 اقرت التي لامر بابنة
 وبشقيق قرتا السقيقة
 واختلاف ابنتين كان او هما
 اقراره به وكل قد وصف
 واختلف الاقرار فيما قرتا
 وقالت الاخرى خوا ابينا
 اعني التي بهالة اقرت
 فحصلت مسألة الانكار
 وعددت ثها بقدر من اقر
 عدا يكون جامعاً للجملة
 يخرج لكل جزء سهمها العمل
 يصرفه في جزء سهمها وله
 من حظ الانكار فاعطه المقر
 وان يكن مساركا قاسطه
 من اخوان يقر قرتي التران
 لاحتها وعمها بجدة
 واختلاف بتمثلها حقيقة

انما يخرج



مَسْئَلَةٌ فَاجْعَلْ لِمَنْ قَدَانَكَا وَارْتَبَا مِنْ بَعْدِ تِلْكَ قَرَارًا
 وَجَمِيعَ الْخَمْسَةِ لَوْ يَقْسَمُ عَلَيَّ أَجْمِيعَ حُكْمِ مَا التَّرْتُمُوا
 وَقَدْ خَتَمْتُهَا بِقَوْلِ الْحَوِيَّةِ فِي مَتْنِهِ نَاهِيكَ مِنْ مَوْلَا
 وَمِي شَقِيْقَةٍ وَزَوْجٍ مَعَ امْرَأَةٍ وَأَخُوَّةٍ ثَلَاثَةٍ هُمْ لِلْأَمْرِ
 وَأَخْوَانٍ مِنْ أَعْبَاءِ ثَلَاثٍ وَفِيهِمَا الْخَصَرُ الْمِيرَاثُ
 أَفَرَّقَ الْأَخْتَ الشَّقِيْقَةَ بِشَقِيْقٍ وَصَدَقَ الزَّوْجَ وَامْرَأَتَهُ بِالْوَفِيقِ
 فَسَبْعَةٌ انْتَسَاعَ الَّذِي قَدَانَا نَعْطِي لِهَامَا وَلِلْمَصْدُوقِ قَوْلَا
 وَسَبْعَةٌ لَمْ تَنْتَضِعْ بِالْخَمْسَةِ اِعْنِي رَوَاجِعَ السَّهَامِ الْخَمْسَةِ
 فَاضْرِبْهَا بِعَدَلٍ لَا مَخَاصِلَ لِأَكْتَفَا بِأَحَدٍ الْمِمَّا ثَلَاثُ
 قَرْنٍ هَذَا وَذَلِكَ مَا يَجْمَعُهُمَا فَاقْسِمْنِي كُلَّهُ عَلَيَّ كُلِّتُهُمَا
 وَسَبْعُهُمْ كُلُّ مَنْكَرٍ أَضْرِبُهُ فِي خَمْسِ رَوَاجِعِ السَّهَامِ فَاعْرِفْ
 وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَمْسِ السَّهَامِ تَضْرِبُهُ فِي سَبْعَةٍ عَلَى التَّمَامِ
 أَيْبَانَهَا لَامٌ وَعَيْنٌ وَجِيمٌ قَاقٍ رَحِيْقٍ خَالِصٍ مَحْتَمُومِ
 وَأَحَدٌ لِلَّهِ عَلَى خَتَمِهَا وَبُلْغَةُ الْمَقْصُودِ مِنْ تَقْلَامِ
 حَبَاتِ بَحْرَانِ اللَّهِ بِكَرَافَاخَرَةٍ اِرْجُوا رَبَّهَا التَّوَابُ لِي فِي الْآخِرَةِ

مُصَلِّيًا

مُصَلِّيًا سَلَامًا عَلَيَّ الدَّوَامِ عَلَيَّ نَبِيِّ مَوْلَا لِرَسُولِ خَتَامِ
 مُحَمَّدٍ وَالْأَهْلِ الْكَرَامِ وَصَحْبِهِ الْأَمَا جِدَالِ الْأَعْلَامِ
 نَمَتَ بِحَدَاتِهِ وَعَوْنُهُ وَحَسَنَ

تَوْفِيْقِهِ وَصَلَّى اللَّهُ

عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَالْأَهْلِ وَصَحْبِهِ

وَسَلَّمَ

مُلْكُ مَلِكِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ فَقَالِي وَشَاكَرَ اللَّهُ
 مُحَمَّدٌ أَقْنَدِي ابْنِ الْحَرَسِيِّ رُوَصَانِ الصَّوْرِ بِخَطِّ الصَّامِ
 عَفْوَانِهِ لَهُ وَلَهُ وَالِدُهُ وَبَنُوهُ دَعَا لَهُ بِالْفَقْرِ

الْمُهْدِيَّةُ لِلْهَالِكِينَ تَضْرِبُهُ فِي سَبْعَةٍ عَلَى التَّمَامِ

بسم الله

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الفقير المحتاج

ملكه الفقير المحتاج المعترف بالعجز والتقصير
اضعف العباد الحاج محمد قنديل بن الفقير الى الله
رمضان الصغير في خط الصلوة عريضة ٢٢ شهر رجب

الخط ١٣٤١
١١٣٦
محمد بن محمد

ملكه الفقير المحتاج
المعترف بالعجز والتقصير
اضعف العباد الحاج
محمد قنديل بن الفقير
الى الله رمضان الصغير
خط الصلوة عريضة
جهد

King's

College

Library

1957

1957

1957

1957

1957

1957

1957

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>